جامعة أحمد دراية – ادرار – الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

موسومة بـ:

دور القرض العام و الضريبة في تحديد شكل نفقات الموازنة العامة

دراسة مقارنة

إعداد الطلبة

كروم عبد الرحمن

مخلوفي رضوان

لجنة المناقشة

بلوا في محمد	أستاذ التعليم العالي	(رئيسا)
بلبالي عبد الرحيم	أستاذ محاضر "أ"	(مقررا ومشرف)
هلالي احمد	أستاذ محاضر "ب"	(مناقشا)

الموسم الجامعي

2022/ 2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة احمد دراية- ادرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث الببليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): بلبالي عبد الرحيم

المشرف على مذكرة الماستر الموسومة بـــ : دور القرض العام والضريبة في تحديد شكل نفقات الموازنة العامة دراسة مقارنة

من إنجاز :

الطالب(ة) مخلوفي رضوان
الطالب(ة) كروم عبد الرحمن

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ تقييم / مناقشة: 2022/06/20

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها. وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

امضاء المشرف:

ادرار في :.....

مساعد رئيس القسم:

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

بسم الله الرحمن الرحيمٌ

"يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آَمَنُوا مِنْكُمْ
وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا
تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ"

سورة المجادلة، الآية 11

الإهداء

أهدي ثمرة الجهد المتواضع إلى :
إلى من اقترنت طاعتها بطاعة الرحمن، إلى من عظم الموجود وجودها وأوجب من فوق سبع سموات برها، إلى من غرس فِي نفسَي معانَي الحيأُة،إلى من كانت
دعوتها تنير دربَي
-إلى من سهرت لتألمَ وحزنت لحزنَي:
"أمَ " الغاليةٌ أطال الله فَ عمرها وأمدها بالصحة والهناء.
-إلى الذي أحسن توجهي ،ً فكان قدوتي الحسنة فَ مسار حياتَي
- إلى الذي جعل من جناحه ذرعاً لي ،ً إلى الذي كابد وجاهد من أجل أن أتعلم،وعلمني أن الحياة جهاد وعقيدة:

"أبَ " الغالَي أطال الله فَ عمره وأمده بالصحة والهناء.
-إلى من جمعتني بهم أحلى السن نٌ والأوقات، ورسموا فَي مخيلُتَي أجمل اللحظات أخواتَي
كل واحدة باسمه.
-إلى جميعٌ أساتذتَي فَ مشواري التعليميَ الابتدائي ، المتوسط ،ً الثانوي، الجامعَ
-إلى من صادفتنَي بهم الحياة وكانوا لَي أعز الناس سواء من قريبٌ أو بعيدٌ
-إلى كل من مد لَي يدٌ العون لإنجاز هذا العمل المتواضع ولو بكلمة تشجيعٌ

إلى الجميعٌ منَي خالص الشكر والتقدير والامتنان

عبد الرحمن

الإهداء

أهدي ثمرة الجهد المتواضع إلى
:
إلى من اقترنت طاعتها بطاعة الرحمن، إلى من عظم الموجود وجودها وأوجب من فوق سبع سموات برها، إلى من غرس فِي نفسَي معانَي الحيأُة،إلى من كانت
دعوتها تنير دربَي
-إلى من سهرت لتألمَ وحزنت لحزنَي:
"أمَ " الغاليةٌ أطال الله فَ عمرها وأمدها بالصحة والهناء.
-إلى الذي أحسن توجهي ،ً فكان قدوتي الحسنة فَ مسار حياتَي
- إلى الذي جعل من جناحه ذرعاً لي ،ً إلى الذي كابد وجاهد من أجل أن أتعلم،وعلمني أن الحياة جهاد وعقيدة:

"أبَ " الغالَي أطال الله فَ عمره وأمده بالصحة والهناء.
-إلى من جمعتني بهم أحلى السن نٌ والأوقات، ورسموا فَي مخيلُتَي أجمل اللحظات أخواتَي
كل واحدة باسمه.
-إلى جميعٌ أساتذتَي فَ مشواري التعليميً الابتدائي ، المتوسط ،ً الثانوي، الجامعً
-إلى من صادفتنَي بهم الحياة وكانوا لَي أعز الناس سواء من قريبٌ أو بعيدٌ
-إلى كل من مد لَي يدٌ العون لإنجاز هذا العمل المتواضع ولو بكلمة تشجيعٌ

إلى الجميعٌ منَي خالص الشكر والتقدير والامتنان

رضوان

كلمة شكر

الحمد لله الذي أمر بشكر ه، ووعد من شكره بالمزيد، ونشهد أن لا اله إلا الله هو المبدأ و المعيد، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي بعث بالقران المجيد، اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

والحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وعليه فليتوكل المتوكلون.

فمن باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله نتقدم بأحر تشكراتنا إلى:

-الأستاذ بلبالي عبد الرحيم الذي ساعدنا في إعداد بحثنا هذا، فكان بمثابة الموجه والمرشد

وإلى كل من ساعدنا من بعيد أو من قريب في إنجاز

فهرس المحتويات :

البيانات	رقم الصفحة
الإهداء	
الفهرس	
قائمة الجداول والأشكال	
مقدمة	
الفصل الأول:الأدبيات النظرية حول القروض العامة و الضريبة والنفقات العامة	
تمهيد	
المبحث الأول :الأدبيات النظرية حول: القرض العام والضريبة و نفقات الموازنة العامة	
الفرع الأول: **أساسيات حول القروض العامة**	
الفرع الثاني: أساسيات حول الضرائب	
الفرع الثالث :أساسيات حول النفقات العامة	
المطلب الثاني: **العلاقة بين المتغيرات**	
الفرع الأول: علاقة بين القرض العام و النفقات العامة	
الفرع الثاني: :علاقة بين الضريبة و بنفقات العامة	
المبحث الثاني:الدراسات السابقة	
المطلب الأول:الدراسات السابقة بالغة العربية واللغة الأجنبية	
الفرع الأول :الدراسات السابقة بالغة العربية	
الفرع الثاني :الدراسات سابقة بالغة أللأجنبية	
المطلب الثاني:المقارنة بين الدراسات السابقة	
خلاصة الفصل	
الفصل الثاني:الدراسة التطبيقية حول الضريبة والقروض العامة و النفقات العامة	
لمبحث الأول:الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة	

المطلب الأول:الطريقة المتبعة في الدراسة	
الفرع الأول:مجتمع الدراسة	
الفرع الثاني:متغيرات الدراسة	
المطلب الثاني :الأدوات المستخدمة في الدراسة	
الفرع الأول :	
المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها	
المطلب الأول :تحليل نتائج الدراسة	
الفرع الأول:تطور هيكل الإرادات الضريبية في الجزائر(2014 -2018)	
الفرع الثاني: تطور القروض العامة خلال فترة (2014-2018)	
الفرع الثالث: تأكد من صحة الفرضيات	
المطلب الثاني:مناقشة النتائج المتوصل إلها	
خلاصة الفصل	
خاتمة	
قائمة المصادر والمراجع	
الملاحق	
الملخص	

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	**تطور حصيلة مكونة الجباية العادية للفترة (2010 2020).**	20
02	2:تطور حصيلة الإرادات الضريبية في الجزائر خلال الفترة (2014_2018).	30
03	تطور معدل تنفيذ الجباية العادية خلال الفترة(2014–2018.)	32
04	الإرادات الضريبية ونسب تغطيتها للنفقات العامة في الجزائر حلال الفترة (2014–2018).	35
05	تطور بنود الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2014–2018).	38
06	توزيع ملفات التهرب الضريبي حسب النشاط 2018 – 2014 .	40
07	تطو القروض العامة خلال الفترة (2014–2018).	42
08	مبالغ تمويل الإرادات غير عادية لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة(2014–2018) .	44

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	):يمثل نسب مساهمة كل ضريبة للجباية العادية في الإرادات العامة خلال الفترة (2014–2018).	31
02	يمثل تطور معدل تنفيذ الجباية العادية	33
03	تطور النفقات الكلية و لإرادات العادية خلال الفترة 2014 2018	39
04	توزيع ملفات التهرب الضريبي حسب النشاط (2018 – 2015).	41
05	تطور النفقات الكلية ومحصلاتها ومبلغ العجز في الجزائر للفترة 2014 – 2018	46
06	الإرادات الغير عادية(كنسبة مئوية من النفقات الكلية)	46
07	بين مساهمة الإرادات العادية (إرادات ضريبة) والإرادات الغير عادية في تمويل نفقات الموازنة العامة خلال الفترة(2014 2018)	47

مقدمة

تطور دور الدولة وتوسع في المجتمع مع تغير مهامها وازديادها في شتى المجالات الاقتصادية و المالية و السياسية و الاجتماعية، هذا الاتساع الذي يقتضي أيضا توسعا أكبر في نفقاتها العامة ما يحتم عليها ضرورة الحصول على أكبر قدر من الموارد المالية لتغطية تلك النفقات ، ولهذا فإن للدولة العديد من مصادر الإيرادات العامة و التي تختلف أهميتها حسب النظام الاقتصادي و السياسي للبلد إضافة إلى درجة تقدم الدولة.

وتعد الجباية والقروض العامة أحد أهم مصادر إيرادات الميزانية العامة حيث تساهم بشكل كبير في تغطية النفقات و الأعباء العامة، وهي أيضا إحدى أدوات السياسة المالية للدولة المستخدمة من أجل معالجة الاختلالات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، و الجزائر على غرار مختلف دول العالم تعتبر الجباية والقروض العامة ركيزة أساسية لتمويل ميزانياتها العامة ، حيث يتميز النظام الجبائي الجزائري بكونه ينقسم إلى قسمين رئيسيين يتمثلان في الجباية

العادية و الجباية البترولية بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الموارد المتأتية من الجباية البترولية إلا أنه يعتمد أيضا علي القروض العامة كمصدر لتمويل النفقات وعجز الميزانية العامة ،و هذا ما دفع بنا إلي طرح الإشكالية التالية :قارن بين القرض العام والضريبة في تحديد شكل نفقات الموازنة العامة ؟

وللإجابة علي هذه الإشكالية فإننا نطرح التساؤلات الفرعية التالية

– ماهو الدور الذي تلعبه الجباية العادية في تمويل نفقات الموازنة العامة؟

– ما مدي مساهمة القروض في تحديد نفقات الموازنة العامة؟

فرضيات الدراسة

- ✓ توجد علاقة طردية بين الموارد الجبائية والإيرادات العامة
- ✓ الموارد الضريبية تمثل الحصيلة الأكبر من بين جميع عناصر الإيرادات.
- ✓ القروض العامة تقوم بتغطية العجز القائم في الميزانية لتغطية النفقات.
- ✓ تساهم القروض بنسبة كبيرة في تغطية النفقات العامة
- ✓ هناك علاقة طردية بين النفقات الكلية و العجز الموازنة العامة.

أهمية البحث :

نقوم بإعداد هذا البحث الذي يبين تأثير كل من القروض العامة والضرائب ومدي مساهمة كل منهما في تطور النفقات العامة ونسب مساهمة كل منهما في تمويل النفقات العامة.

أهداف البحث :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلي الأهداف التالية:

– إبراز المفاهيم الأساسية للموارد الجبائية و الموارد غير عادية .

– تقيم مدي مساهمة الوارد الجبائية و الموارد الغير عادية في الموازنة العامة و النفقات العامة.

– معرفة الإرادات المناسبة التي يجب علي الدولة الاهتمام بها في تغطية النفقات

–الإلمام بالجوانب النظرية والمفاهيم للقروض والضرائب و النفقات العامة.

دوافع اختيار الموضوع :

السبب الرئيسي لاختيارنا هذا الموضوع هو أننا أردنا الإطلاع علي أبرز الموارد التي تعتمد في الجزائر من أجل تمويل الإرادات العامة والنفقات العامة وهو ما يعكس توجه الاقتصاد الوطني ومدي ثباته و استقراره.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية: يعالج هذا البحث موضوع دور الضريبة و القرض العام في تحديد شكل نفقات الموازنة العامة في الجزائر، حيث قمنا بدراسة مقارنة بين الضريبة والقرض العام من حيث تمويل نفقات الموازنة العامة.

أما **الحدود الزمنية:** فترة الدراسة(2014 –2020)

منهج البحث :للإجابة علي إشكالية الدراسة وتحقيق الأهداف ،اعتمدنا علي المنهج التحليلي الوصفي لوصف الدراسة.

صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهناها

-عدم توفر بيانات كافية ومضبوطة

-عدم دعم المؤسسات لنا بمعطيات إحصائيات

تقسيمات البحث:

قسمنا هذا البحث إلي فصلين للإحاطة بالموضوع من كل الجوانب و الإجابة عن الإشكالية و التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات

الفصل الأول قد تم تقسيمه إلي مبحثين للإحاطة بالجانب النظري لمتغيرات الموضوع والتطرق إلي العلاقة بين المتغيرات من الناحية النظرية و التطرق إلي الدراسات السابقة

أما الفصل الثاني قد خصص للدراسة التطبيقية قد تم تقسيمه إلي مبحثين كل مبحث يحتوي علي مطلبين وفروع تمم التطرق في المبحث الأول إلي الأدوات المستخدمة في الدراسة وفي المبحث الثاني تم فه عرض النتائج وتحليلها والتأكد من صحة الفرضيات والإجابة عن التساؤلات و الإشكالية

الفصل الأول

تمهيد

باعتبار أن نشاط المالي للدولة يسري وفق برامج محدودة بصورة دقيقة يشمل مجموعة من نفقات الدولة وإراداتها ،قد تساهم هذه الإرادات بكل أنواعها لتمويل هذه النفقات منها لإرادات العادية (الموارد الضريبية) و الإرادات الغير عادية (القروض العامة).

لهذا ارتأينا في هذا الفصل التطرق إلي المبحثين التالين :

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للقروض و الضريبة والنفقات العامة و العلاقة بينهما.

المبحث الثاني: التطرق إلي الدراسات السابقة

الفصل الأول: الإطار النظري للقرض العام والضريبة ونفقات الموازنة العامة

المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول القرض العام والضريبة و نفقات الموازنة العامة

المطلب الأول: ماهية القرض العام

الفرع الأول: أساسيات حول القروض العامة

تعتبر القروض العامة مورد من موارد الدولة التي لا تتصف بالدورية والانتظام، فهي مورد غير عادي تلجأ إليه الدولة ي ظروف استثنائية بحثه من أجل تغطية نفقاتها المزايدة، ومن خلال هذا سنتطرق إلى مفهوم القروض العامة وأهم المفاهيم المرتبطة بها، لنعرض في الأخير أهم الآثار الاقتصادية المترتبة عن هذه القروض.

أولا: تعريف القرض العام هو مبلغ من المال سواء كان عينا أو نقداً يدفع للدولة أو أحد أشخاص القانون العام من قبل وحدات اقتصادية محلية أو أجنبية، وبصورة اختيارية وبموجب عقد يستند إلى تصريح مسبق من قبل السلطة التشريعية، تتعهد الدولة بدفع فوائد على مبلغ القرض وسداد أصل القرض .[1]

كما يمكن تعريف **القرض العام** بأنه مبلغ من المال تحصل عليه الدولة عن طريق الالتجاء إلى الغير (الأفراد، أو المصارف، أو غيرها من المؤسسات المالية)مع التعهد برد المبلغ ودفع الفوائد عن مدته وفقاً لشروطه.[2]

كميمكن وضع تعريف شامل للقرض العام:وهو عبارة عن أموال التي تقترضها الدولة من الدائنين في داخل البلاد أو خارجها وقد يكون هؤلاء الدائنين أفراد أو هيئات أو مؤسسات مصرفية أو مالية علي أن تتعهد الدولة المقترضة بدفع قيمة القرض في معاد استحقاقه مع دفع الفوائد السنوية المقررة عليه.

[1] محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2010، ص :93

[2] عادل أحمد حشيش، **أصول الفن المالي للاقتصاد العام -مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة**، د ط، دار المعرفة الجامعية، دون ذكر البلد ،1997ص:221

ثانيا:أنواع القروض العامة

يمكن تقسيم القروض إلي تقسيمات متعددة تختلف باختلاف المعيار الذي يستند إليه كل تقسيم

✓ **من ناحية مصدر القرض :** تنقسم إلي

1_ **القروض الداخلية** :ينشأ الدين العام المحلي عندما تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين داخل الدولة بغض النظر عن جنسيتهم، ويتم تحديد طرق تمويل الدين العام المحلي

من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي أو الاقتراض من خارج القطاع المصرفي، أي من الجمهور أو المؤسسات المصرفية والغير المصرفية[3] .

وبذلك فالقرض الداخلية تحقق للدولة الحصول على جزء من مدخرات الأفراد مما يمكنها من الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها لتغطية نفقاتها.

1-القروض الخارجية :هي تلك المبالغ التي تقترضها الدولة والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة، وتتجه الدولة لمثل هذه القروض، حيث لا تكون هناك مدخرات أو رؤوس أموال وطنية كافية للقيام بالمشروعات الإنتاجية الضرورية.

فالاقتراض من الخارج يعمل على تدعيم الإدخارات المحلية، سواء كان بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق توفير عملة أجنبية لشراء سلع رأسمالية معوضة لسلع استهلاكية تنتج محلياً[4] .

ويعتبر صندوق النقد الدولي من أهم المؤسسات المالية الدولية التي تقدم هذا النوع من القروض، فهو يقدم القروض من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما أنه يقدم القروض وفقا لاعتبار ت عدة منها.[5]

- طبيعة العجز الذي تعاني منه الدولة العضو في ميزان مدفوعات ها وقيمة هذا العجز.
- درجة التزام الدولة العضو بالسياسات والإجراءات التي يقترحها الصندوق وفقاً لما ينصح به خبراؤه، للتخفيف من حدة الاضطرابات المالية التي تواجهها الدولة العض

[3] يوسف حسن يسف، **البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول**، ط1 ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، 107

[4] ونزاد عبد الرحمان إلهيتي، منجد عبد اللطيف الخ شالي، 1447 ، ص177 : **مقدمة في المالية الدولية**، ط1 ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،2007ص177

[5] مها رياض عبد الله، **صندوق النقد الدولي**، ط1 ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2012، ص69

من ناحية الحرية في الاكتتاب:تنقسم إلي

قروض اختيارية: الأصل في القروض العامة أن تكون اختيارية، ويقصد **بالقرض الاختياري** أن يكون الأفراد أحرار في الاكتتاب في سندات القرض أو عدم الاكتتاب فيه، مراعيين في ذلك ظروفهم الخاصة والاعتبارات المالية والاقتصادية التي تحيط بهم[6] .

1-قروض إجباري: تلجأ الدولة للقروض الإجبارية في حالات معينة نذكر منها:[7]

- ✓ ضعف ثقة الأفراد في الحكومة فلا يقبلوا على إقراضها.
- ✓ في حالات وجود موجات تضخمية في الاقتصاد، وبذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة وتقليل كمية النقود المتداولة، حيث تقوم الحكومة بإعادة مبالغ القرض بعد معالجة التضخم.
- ✓ وفي أغلب الأحيان تلجأ الدولة إلى القروض الإجبارية كأحسن وسيلة لتمويل الحروب والحالات الاستثنائية.

من ناحية طول مدة القرض:

القروض المؤبدة: هي القروض التي لا تحدد الدولة تاريخاً معيناً لسداد قيمتها وتلتزم بدفع فائدة منها .

- ➢ **القروض المؤقت:** تسمى أيضاً بالقروض القابلة للاستهلاك وهي تلك القروض التي تتعهد فيها الدولة بسد أصل اقرض في تاريخ معين وتنقسم القروض القابلة للاستهلاك بدورها إلى ثلاثة أنواع، قروض قصيرة اجل أو الدين السائر وتتراوح مدتها بين ثلاثة أشهر وسنة، إلا أن بعضها قد يصل إلى خمسة سنوات، وقروض متوسطة الأجل وتتراوح مدتها ما بين خمسة سنوات وعشرون سنة، أما القروض الطويلة الأجل فهي تلك القروض التي تزيد آجالها عن عشرين سنة.[8]

ثالثا:الآثار الاقتصادية للقروض العامة

[6]عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص:226.

[7]محمد طاقة ،هدي العزاوي ،اقتصاديات الملية العامة ،ط2،دار المسيرة ،الأردن ،2010،ص153

[8]أمجد عبد مهدي مساعدة،محمود يوسف ،دراسة في المالية العامة ،ط1،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،عمان ،2011،ص:138

1: الآثار الايجابية

من أهم ما يميز الدين العام:

- أن الدولة وهي في حالة قيامها بواجباتها من الإنفاق العام قد لا تكفي إي إيراداتها لسد تلك النفقات في جزء معين من السنة، فتلجأ إلى الاقتراض حتى تستطيع أن تجبى إي إيراداتها في آخر العام فتتلافى أي عجز قد يطرأ على الموازنة.
- أن القروض العامة قد تستخدم في المشروعات الاستثمارية الكبيرة التي سوف تؤتى آثارها لأجيال مقبلة والتي لا تستطيع الدولة أن تنشئها من ميزانيتها فتحقق بذلك التنمية الاقتصادية للدولة[9] .
- في حالة الظروف الاستثنائية كالحروب والكوارث والدفاع عن كيان الدولة ومواطنيها تمثل ضرورة حقيقية لا تستطيع الدولة أن تنفصل منها.

2: الآثار السلبية

بالرغم من تلك المزايا التي تعود على الدولة المقترضة من جراء استخدام حصيلة القرض استخداماً اقتصادياً أمثل، إلا أنها تمثل عبئاً حقيقياً بالنسبة للاقتصاد، ومن سلبيات الدين العام نذكر ما يلي[10]:

- يؤدي الدين العام إلى تحويل أموال القطاع الخاص التي تعتبر قوة لتوظفها في مشروعات إنتاجية إلى لقطاع العام.
- أن منافسة الدولة للقطاع الخاص في الحصول على القروض الداخلية يرفع من سعر الفائدة ،الأمر الذي يؤدي إلى عرقلة النشاط الاقتصادي، حيث أنه بارتفاع سعر الفائدة تقل الاستثمارات.
- تؤدي القروض العامة إلى زيادة العبء الضريبي على أبناء المجتمع لازدياد الجزء الثابت من إيرادات الميزانية والذي يجب أن يخصص لتسديد نفقات خدمة الدين، الحقيقة أن القروض العامة ضرائب مؤجلة يقع عبئها على الأجيال القادمة.
- كما قد يؤدي توجيه حصيلة القرض لشراء سلع استهلاكية إلى زيادة النفقات الاستهلاكية مما لا يقابله مرونة في الجهاز الإنتاجي للدولة، أي أن هذه الزيادة في الطلب الفعال لن تقابلها زيادة مماثلة في حجم المعروض من السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار والى التضخم.

[9] هشام مصطفي الجميل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ،2007،ص:175

[10] محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص:96

- يمكن القول أن اقتصاديات الدول تتحول لتخدم الجهات الدولية المقرضة عبر تحويل الجزء الأكبر من وارداتها إلى الخارج كتغطية لكلفة خدمة الدين؛ علماً أنه وفي زمن الأزمات المالية العالمية، فإن وجهة التدفقات المالية تتحول من الأطراف إلى المركز وليس العكس، وبالمقابل فإن قيمة الديون الخارجية قد لا تنخفض بل على العكس فإنها قد ترتفع أضعافا نتيجة لعوامل عديدة منها التضخم الداخلي وبالتاي انخفاض سعر صرف لعملة المحلية مقابل عملة القروض.[11]

الفرع الثاني: أساسيات حول الضرائب

تحتل الضرائب مكانة هامة ضمن اقتصاديات المالية العامة، فهي تعد من أهم الإيرادات العامة للدولة، ونظرا للأهمية التي تتصف بها في مجال تمويل ميزانية الدولة بشكل عام، وكذا تمويل ميزانيات الجهات الإقليمية بشكل خاص، فقد تنوعت مجالاتها، وأوعيتها، ومعدلاتها ضمن المبادئ الأساسية الواجب توفرها في هذه الضرائب.

وعلي ضوء ذالك سيتم عرض مضمون هاذ الفرع من خلال العناصر الأساسية التالية:

- مفهوم الضريبة و خصائصها الأساسية
- الأساس القانوني للضريبة
- القواعد الأساسية للضريبة وأهدافها

أولا:مفهوم الضريبة

.اختلفت التعارف الخاصة بالضريبة باختلاف وجهت نظر الباحثين:

أ .**التعريف الأول** :تعرف الضريبة كما يلي":**الضريبة كل اقتطاع أو منفعة أيا كان شكلها تحصل عليه الدولة بغية اشتراك المواطنين المكلفين في تحمل الأعباء العامة من جهة، ومن جهة أخرى بغية تحقيق أهداف سياستها الاجتماعية والاقتصادية والتنموية** . [12]

ب . **التعريف الثاني**:تعرف الضريبة كما يلي":**الضريبة اقتطاع جبري تقوم به السلطة العامة على أموال الأفراد قصد توزيع الأعباء العامة فيما بينهم بإنصاف**[13] ".

[11] رجاء محمود شريف،ناجي محمد جمال ، التنمية المنطقية في ظل السياسة المالية (1990 2010)لبنان نموذجاً،ط1،دار منهل اللبناني ،بيروت ،2015ص،72

[12] محمد العلاوي،دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر ،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خضير ،بسكرة ،2015/2014،ص5

ج . التعريف الثالث :تعرف الضريبة على أنها":**اقتطاع مالي تقوم به الدولة عن طريق الجرد من ثروة الأشخاص الآخرين ودون مقابل، وذلك بغرض تحقيق نفع عام**". [14]

الخصائص الأساسية للضريبة

تتميز الضريبة بمجموعة من الخصائص الهامة، وهذه الخصائص يمكن ذكرها كما يمي:

.1الضريبة اقتطاع نقدي:

يقصد بخاصية الضريبة كاقتطاع نقدي من خلال أن الضريبة هي بمثابة التزام يفرض أساسا في صورة نقدية خلافا لما كان سائدا في الأنظمة الاقتصادية القديمة، حيث كانت تجبى عينا سواء بتقديم نصيب من السمع أو تأدية بعض الخدمات لفترة محددة. [15]

.2الضريبة ذات طابع جبري ويقصد بها أن الضريبة ذات طابع جبري إكراهي كما يدل عليه اسمها نفسه، فالمكلف ملزم بتأديتها و ليس له أي خيار في أدائها أو عدمه،ولا في كيفية الدفع وموعده ،وفي حالة امتناعه عن تأديتها تجبي منه قصرا بالقوة ،وهذه الخاصية تميزها المساهمات الطوعية التي قد يتقدم بها الأفراد من تلقاء أنفسهم في مناسبات معينة

3الضريبة تؤدي بدون مقابل

يقصد بها أن الضريبة لا تستوجب تقديم أي خدمة مقابلة مباشرة من قبل الدولة، علي ضوء مبدأ عدم استخدام الأموال العمومية لإشباع الحاجات الخاصة، وبذلك فالضريبة تهدف إلى تحقيق النفع العام، ومن أهداف الضريبة توفير الأموال لتغطية النفقات، وكذا تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية .[16]

.4الضريبة اقتطاع نهائي

ويقصد بهذه الخاصية، أنه لا يجوز للمكلف الذي يدفع الضريبة أن يطالب باسترجاعها تحت أي ظرف من الظروف.

.5الضريبة فريضة عامة

---

[13] ثبتي خديجة ،دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص ،مذكرة مقدمة متطلبات ضمن نيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير جامعة أبو بكر بلقاي تلمسان 2012/2011،ص8

[14] خلاص رضا ،النظام الجبائي الجزائر:جباية الأشخاص الطبيعيين و المعنويين،الجزء الأول ،دار هومة،الجزائر،2006ص.11.

[15] خلاصي رضا، مرجع سابق، ص.12.

[16] علي زغدود،المالية العامة،ديوان المطبوعات الجامعية ،ط4،الجزائر ،ص.117.

تعتبر الضريبة إلزاما شخصيا يكون شاملا وينطبق علي جميع الأفراد في الدولة، سواء كان المعني بتسديد الضريبة شخصا طبيعيا أو شخصا اعتباريا[17].

ثانيا:الأساس القانوني للضريبة

عملت النظرية المالية على إيجاد نقطة الارتكاز التي تعطي للدولة الحق في فرض الضرائب والتزام المواطنين بأدائها، ويمكن إرجاع هذه المحاولات إلى تيارين كل منهما تابع إلى فترة تاريخية معينة، أولهما نظرية العقد المالي، وثانيهما نظرية التضامن الاجتماعي

أولا :نظرية العقد المالي

سادت في القرن الثامن عشر فكرة مفادها أن الأساس الذي ترتكز عليه الضريبة هو وجود عقد مالي بين الأفراد والدولة، بحيث من خلاله يلتزم الأفراد بدفع الضرائب مقابل التزام الدولة بتقديم خدمات عامة، وقد اختلفت الآراء حول نوعية هذا العقد حيث تم التكييف القانوني لهذا العقد إلى ثلاثة اتجاهات عموما[18].

1.الاتجاه الأول

يرى أنصار هذا الاتجاه وعلى رأسهم أدم سميث، أن هذا العقد هو بمثابة عقد بيع الخدمات للأفراد مقابل التزامهم بدفع ثمن الخدمات في صورة ضرائب

الاتجاه الثاني:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن هذا العقد هو بمثابة عقد الشركة، واعتبروا أن الدولة شركة إنتاج كبيرة، الشركاء فيها هم أفراد المجتمع، حيث يقوم كل منهم بأداء عمل معين ويتحمل في سبيل ذلك نفقات خاصة، ويوجد إلى جانب النفقات الخاصة نفقات عامة يقوم بها مجلس إدارة هذه الشركة، ومن ثم يتعين على هؤلاء المساهمين المشاركة في هذه النفقات في صورة الضرائب التي تفرضها عليهم الدولة[19].

3.الاتجاه الثالث:

اعتبر أنصار هذا الاتجاه أن هذا العقد هو بمثابة عقد التأمين، بحيث تؤمن الدولة

[17] محمود حسين الوادي ، زكريا أحمد عزام ، مبادئ المالية العامة دار الميسرة ،ط1،الأردن ، 2007، ص،56-57.
[18] محمد ساحل،المالية العامة،دار جسور للنشر والتوزيع ،ط1،الجزائر،2017،ص.108.
[19] محمد عباس محرزي،اقتصاديات الجباية والضريبة دار هومة ،ط4،الجزائر ،2008،ص.20-21.

بموجبه على المواطنين من الأخطار مقابل حصولها على قسط تأمين الذي يكون في صورة ضريبة.[20]

نظرية التضامن الاجتماعي

يعتبر أصحاب هذه النظرية أن الضريبة عبارة عن تضامن بين الجماعة الاجتماعية الخاضعة لسلطة واحدة، وهم يستمدون فكرتهم من التطور التاريخي للضريبة، بحيث كانت الضريبة تمثل فكرة تضامنية بين مختلف القبائل والعشائر، ومن ثم أصبحت على ضوء ذلك آلية لتغطية بعض النفقات، وأخيرا أصبحت الضريبة فريضة يدفعها الأفراد كواجب اجتماعي تضامني. [21]

ثالثا:القواعد الأساسية للضريبة وأهدافها

هناك العديد من القواعد والأسس التي يتعين على المشرع إتباعها ومراعاتها عند وضع أسس النظام الضريبي، وهي القواعد التي تحقق مصلحة المكلف بالضريبة من جهة ومصلحة الخزينة العمومية من جهة أخرى، كما أن الضرائب يتم فرضيا بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

1:القواعد الأساسية للضريبة

1.1:قاعدة العدالة

يقصد بالعدالة الضريبة بأن يتم توزيع الأعباء العامة للدولة على أفراد المجتمع حسب المقدرة التكلفية للأفراد التي تتوافق مع مستوى الدخل والحالة الاجتماعية للمكلفين بالضريبة. [22]

2.1:قاعدة الملائمة

يقصد بالملائمة أن يتلاءم النظام الضريبي مع ظروف المكلفين، لاسيما من حيث ملائمة توقيت وكيفية تحصيل الضرائب مع ظروف المكلفين بما يمكنهم من سيولة دفع الضريبة، فيكون ميعاد وتحصيل الضريبة في وقت تحقق الدخل أو الربح أو الراتب، وبالتالي يكون المكلف أكثر قدرة على دفع الضريبة. [23]

3.1:قاعدة اليقين

[20] محمد ساحل ،مرجع سابق ذكر ،ص109.
[21] خالد شحاذة الخطيب ،أحمد زهير شامية ،أسس المالية العامة ،دار وائل للنشر والتوزيع ،ط3،الأردن،ص.107.
[22] خلاص رضا،مرجع سبق ذكره ،ص14.
[23] محمد إبراهيم عبد اللاوي ،المالية العامة ،دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،الأردن ،2017،ص.72.

يقصد بقاعدة اليقين أن تكون الضريبة معلومة وواضحة بشكل يقيني لا غموض فيه، فمن الأهمية أن يعرف المكلف بالضريبة بالقاعدة الضريبية ومدى التزامه بها على وجه التحديد وبصورة واضحة حتى يحدد موقفه من الضريبة ويعرف ما يلتزم به من الضرائب سواء من حيث نوعيتها أومن حيث سعرها.

4.1 : قاعدة الاقتصاد في نفقات التحصيل

ويقصد بقاعدة الاقتصاد في النفقات الجباية أن تراعي الدولة في تحصيل إيراداتها الضريبية ضرورة الاقتصاد في نفقات التحصيل، ذالك أنه كلما قلت نفقات التحصيل كلما كان إيراد الضريبة كبيرا ومحققا لفاعليته كمورد هام تعتمد عليه الدولة. [24]

2:الأهداف المختلفة لضريبة

تتعدد الأهداف الخاصة بالضريبة، فمنها الأهداف المالية والأهداف الاقتصادية، وكذا منها الأهداف المتعمقة بالجوانب الاجتماعية والسياسية.

1.الأهداف المالية للضريبة

يظهر الهدف المالي للضريبة من خلال تأمين إيرادات دائمة لخزينة الدولة، ومن هنا نشأت قاعدة وفرة حصيلة الضرائب بحيث تكون شاملة لجميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وهذا مع الاقتصاد قدر الإمكان من نفقات الجباية حيث يكون الإيراد الضريبي مرتفعا وهو ما تتميز به الدولة المتقدمة. [25]

2.الأهداف الاجتماعية للضريبة

تعمل الضريبة عمى تحقيق أهداف اجتماعية، كأن تعمل على التخفيف من حدة التفاوت بين الدخول والثروات المرتفعة، وذالك بأن تعتمد الدولة على زيادة الضرائب على أصحاب الدخول والثروات المرتفعة ثم تقوم بإعادة توزيع حصيلتها على أصحاب الدخول المنخفضة،

3.الأهداف الاقتصادية للضريبة

ويقصد بالأهداف الاقتصادية للضريبة من حيث أنها قد تستخدم بهدف الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي بعيدا عن التضخم أو الانكماش، وأصبحت الضريبة في إطار الدولة

[24] حيات بن إسماعيل ،تطور إرادات الموازنة العامة للدولة (دراسة نظرية)،أتراك للطباعة والنشر والتوزيع ،مصر ط1،2017،ص.108.

[25] ولهي بوعلام ،جباية المؤسسة ،دار الهدي للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ،2018 ،ص.18.

الحديثة أداة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن أهم أهداف الاقتصادية للضريبة نذكر ما يمي:

أ .حماية الصناعات الوطنية ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات ويتم ذلك بفرض ضرائب جمركية مرتفعة على الاستيراد من الخارج وبإعفاء الصادرات من الضرائب كليا أو جزئيا.

ب . تشجيع بعض أنواع المشروعات لاعتبارات معينة فتعفيها من الضرائب كليا أو جزئيا.

ج .استعمال حصيلة الضرائب المفروضة عمى أصحاب الدخول المرتفعة بتمويل النفقات الحكومية مما يعمل عمى زيادة الاستهلاك، وبالتالي تعمل السياسة الضريبية على رفع الطلب الكلي، وهذا من أجل تحقيق التشغيل الكامل.

د .تخفيض معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من أجل توسيع الاستثمار.

.4الأهداف السياسية للضريبة

تتمثل الأهداف السياسية للضريبة في أنها أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة، ففرض رسوم جمركية مرتفعة على منتجات بعض الدول، وتخفيضها يعتبر استعمالا للضريبة لأهداف سياسية، كما هو الحال في الحروب التجارية في البلدان المتقدمة.[26]

الفرع الثالث: أساسيات حول نفقات الموازنة العامة

1:مفهوم الموازنة العامة وأهدافها

تعرف الموازنة العامة للدولة بأنها وثيقة رسمية تحتوي على نفقات وإيرادات حكومة دولة ما، ضمن خطة مالية تمكن الحكومة من إنجاز القرارات المتعلقة بتفعيل مجمل السياسات التي تقوم الحكومة بتنفيذها تجاه المجتمع الذي تخدمه .

كما تعرف أيضا بأنها بيان شامل بأموال الحكومة نفقات و إيرادات وما ينتج عنها من عجز وفائض ودين حكومي، وتمثل الموازنة السياسة الاقتصادية الرئيسة التي تطبقها الحكومة، إذ تعبر عن الطريقة التي تخطط بها الحكومة لاستغلال مواردها وذلك بهدف تحقيق أهدافها السياسية الاقتصادية

2:أهداف الموازنة العامة

تساعد الموازنة العامة للدولة على تحقيق الأهداف الآتي

[26] حميد بوزيد ،جباية المؤسسات ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2003،ص.12-13.

- المساعدة في تحقيق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- . تحقيق العدالة الاجتماعية.
- . تحسين مستوى أداء الخدمات التي تقدمها الدولة.
- توفير الاستقرار للعاملين بأجهزة الدولة
- توفير مستلزمات الإنتاج والخدمات للأجهزة و إدارات الدولة.

3: مفهوم نفقات الموازنة العامة

توجد عدة تعار يف تناولت النفقات العامة سنحاول الوقوف على جزء منها:

- تعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة. [27]
- النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا م عينا بغرض سد إحدى الحاجات العامة. [28]
- .عرف كتاب المالية العامة النفقة العامة على أنها مبالغ نقدية يقوم بإنفاقها القطاع العام بقصد تحقيق منفعة عامة. [29]
- يقصد بالنفقات العامة كل الأموال التي تصرفها الدولة من ماليتها من أجل إشباع الحاجات العامة للمواطن، أو دفع المعاشات، أو دفع أجور المقاولين أو الموردين أو منع الإعانات أو استهلاك مبالغ القروض. [30]
- تعرف النفقات العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة أو الجماعات المحلية) ، أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة. [31]
- كما يعرف علماء المالية العامة النفقة على أنها " كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص عام إشباعا لحاجة عامة. [32]

ثانيا: تقسيمات النفقات العامة:

---

[27] محمود حسين الوادي ،مبادئ المالية العامة ،دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة ، الطبعة الثانية ،2010، ص105

[28] محمد الصغير بعلي،يسري أبو العلاء ،المالية العامة ،دار العلوم للنشر والتوزيع ،2003،ص :87

[29] بلال صلاح الأنصاري، **مبادئ و اقتصاديات المالية العامة** ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2017 ، ص :20

[30] رضا خلاصي، **شذرات المالية العامة**، دار هرمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2016 ، ص:224.

[31] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة،2015 ، ص:55.

[32] محمد ساحل، **المالية العامة**، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2017 ، ص:10.

1: التقسيم الإداري والوضعي للنفقات العامة:

1_1التقسيم الإداري للنفقات العامة

يعتبر هذا التقسيم للنفقات العامة من أقدم تقسيماتها، ومع ذلك فهو لا ا زل يحتل مكانة هامة في مجال إعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة.

ووفقا لهذا التقسيم تصنف النفقات العامة تبعا للوحدات الإدارية التي تباشر النشاط العام، فتخصص نفقات اللجنة الشعبية مثلا أو أمانة التعليم أو الصحة أو غيرها من الأمانات والمصالح المختلفة.

ويعتبر هذا التقسيم أساسيا في كل موازنة عامة إذ لابد منه لكي يستطيع رئيس كل وحدة إدارية أن يرسم سياسته الإنفاقية في حدود اختصاصه وتبعا للإمكانيات المالية المتاحة له من الموارد العامة.

ويقترن بهذا التقسيم تقسيم آخر، هو التقسيم الوظيفي للنفقات العامة وهو متمم ومكمل للتقسيم الإ داري، ويتم بمقتضاه تصنيف النفقات العامة وفقا لموضوعها، كتوفير الأمن والعدالة والتعليم والصحة ...الخ. ويمكن تبويب النفقات العامة تبويبا وظيفيا من واقع بيانات التقسيم الإداري وهذا عن طريق تجميع اعتماد المصالح و الإدارات التي تقوم بوظائف متشابهة أو متصل بعضها ببعض رغم أنها تتبع إداريا أمانات مختلفة بحيث يمثل كل مجموعة المصروفات المخصصة لنفس الوظيفة، ثم عرض المصروفات المبوبة بالطريقة المذكورة في بيان ينشر مع مشروع موازنة الدولة ضمن الجداول التي يتضمنها هذا المشروع.[33]

1-2التقسيم الوضعي للنفقات العامة.

لا تتقيد الدول بالأسس النظرية أو الاقتصادية لتقسيم نفقاتها وإنما تعتمد إلى تقسيمها وفقا لاعتبارات أخرى قد تكون تاريخية أو إدارية أو وطنية، ونظرا لهذه الاعتبارات فان كل دولة تأخذ بالتقسيم الذي بلائمها.[34]

كما يقصد بالتقسيم الوضعي للنفقات العامة الممارسات والتطبيقات العملية التي تعتمد وتلجأ إليها مختلف الدول بشأن تنظيم نفقاتها العامة، بغض النظر عن مدى التزامها بالتقسيم العلمي السابق .

2:التقسيم العلمي للنفقات العامة .

يمكن تقسيم نفقات الدولة عدة تقسيمات تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها لهذه النفقات .فيمكن أن نقسمها من حيث دوريتها إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية أو إلى نفقات جارية ونفقات

[33] منصور ميلاد يونس، **مبادئ المالية العامة**، منشورات الجامعة المفتوحة طرابلس ، 1991 ، ص:27.
[34]منصور ميلاد يونس، **مبادئ المالية العامة**، منشورات الجامعة المفتوحة طرابلس ، 1991 ، ص:33.

رأسمالية، ومن حيث طبيعتها إلى نفقات حقيقية ونفقات ناقلة أو محولة، ومن حيث الأغراض التي تستهدفها إلى نفقات اقتصادية واجتماعية وإدارية...الخ .[35]

2_1تقسيم النفقات من حيث طبيعتها.

تقسم نفقات الدولة من ح ي ث طبيعتها إلى نفقات حقيقية، ونفقات ناقلة أو محولة أو تحويلية.

2-1-1: النفقات الحقيقية :هي النفقات التي تقوم بها الدولة للحصول على سلع أو خدمات منتجة وتمثل دخول

حقيقية حصل عليها الأفراد أو القطاع الخاص مقابل المشاركة في عملية الإنتاج.

وهذه النفقات تعتبر ضرورية بالنسبة للدولة لأنها تحصل في مقابلها على السلع والخدمات التي تكون لازمة لتسير المرافق العامة.[36]

2-1-2:النفقات التحويلية :هي تلك النفقات التي لا تؤدي بصورة مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي، ولا تفعل بصورة مباشرة سوى أنها تنقل القوة الشرائية من فرد أو جماعة ما إلى فرد أو جماعة أخرى ، أي أنها لا تفعل سوى أنها تعيد توزيع الدخل القومي .وهي تتم عادة دون مقابل، ومن تم فإن الإنفاق الحقيقي على

السلع والخدمات لا يكون في هذه الحالة من قبل الدولة بل من قبل الشخص المستفيد من التحويل.

1-2-3:تقسيم النفقات العامة من حيث سيريانها:وهي نفقات التي تأخذ صورتين وهي كما يأتي:

النفقات القومية(المركزية) : وهي التي يوجد لها تخصيص في موازنة الدولة العامة ويكون السبيل من إنفاقها تحقيق المصلحة العليا مثال على ذلك(نفقات الدفاع، الأمن، القضاء.)

2-النفقات المحلية (الإقليمية) :وهي نفقات يوضع لها تخصيص مالي في الميزانية الخاصة للدولة وتقصد بأن تكون النفقة محلية أي تخصص لأي ولاية أو بلدية معينة للإنفاق عليها كان يوضع تخصيص مالي لها كنفقات الماء والكهربا ء .

1-2-4تقسيم النفقات العامة من حيث أغراضها أو ما يسمى بالتقسيم الوظيفي

تستهدف نفقات الدولة أغراضا شتى إدارية أو اقتصادية واجتماعية ومالية وعسكرية، وبناءا على ذلك يمكننا أن نقسم النفقات العامة تبعا لهذه الأغراض إلى:

---

[35] محمد حلمي مراد، **مالية الدولة**، متاح علي:/https ://FR .scribd.com/document/360344308 المالية العامة : ص:31.

[36] محمد ساحل، **مرجع سابق**، ص 23

نفقات إدارية :وتشمل أجور ومرتبات الموظفين ومكافئاتهم ومعاشاتهم، ونفقات رئيس الدولة، ومكافئات أعضاء المجالس النيابية.

2-نفقات اقتصادية :وتشمل نفقات الأشغال العامة، والتقديرات والإعانات الاقتصادية المختلفة كإعانة المشروعات الكاسدة، ونفقات خفض الأسعار.

3-نفقات اجتماعية :وتشمل المساعدات والخدمات الاجتماعية المختلفة من صحية، تعليمية وغيرها.

4-نفقات مالية :وتشمل أقساط استهلاك الدين العام وفوائده السنوية.

5- .نفقات عسكرية :وتشمل نفقات التسليح والقوات العسكري.

3:تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها أو انتظامها

تنقسم النفقات العامة من حيث دوريتها إلى قسمين، نفقات عادية وأخرى غير عادية:

1-النفقات العامة العادية :هي تلك النفقات التي تتحقق سنويا بصورة دورية ومنتظمة، والمهم في اعتبار النفقات العامة العادية هو تكرر هذه النفقات بصورة دورية بدون أن يعني ذلك تكرارها بذات الحجم ، ومثال على النفقات العامة العادية (رواتب الموظفين ونفقات صيانة الطرق ونفقات الإدارة والعدالة وفوائد القروض.

وعلى العكس من ذلك فإن النفقات العامة غير عادية (أو الاستثنائية) لا تتميز بالانتظام والدورية ومثال هذه النفقات(نفقات إنشاء الخزانات والسدود ونفقات مكافحة البطالة ونفقات الإنعاش الاقتصادي).

لكن هذا التقسيم إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية إذا كان صحيحا في ظل المالية التقليدية، فإنه يعتبر غير صحيح في ظل المالية الحديثة، وحسب مفهوم هذه الأخيرة فإن الالتجاء لأي نوع من أنوا ع الإيرادات العامة يتوقف عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلاد وتزول فيها ضرورة هذا التقسيم.[37]

4: تقسيم النفقات العامة من حيث أهميتها الاقتصادية:

لم يفلح التقسيم السابق، فقد أخذ الفكر المالي الحديث بتقسيم آخر للنفقات على أساس التمييز بين النفقات الخاصة بالنشاط العادي للدولة وفي مختلف المجالات وبين النفقات الاستثمارية أو الرأسمالية

[37] أيهم حميد، مرجع ،ص:(70-71-72).

التي تتعلق بالمشروعات الاستثمارية وتجديد الثروة الوطنية وتكوين رأس المال العيني .وعلى هذا الأساس يتم تقسيم النفقات إلى نفقات استثمارية ونفقات جارية.

أولا :النفقات الجارية :وتشمل جميع نفقات الدولة التي تتكرر سنويا وبصورة منتظمة لتسيير أعمال الدولة مثل :مرتبات موظفي الدولة، وفوائد الدين والإعانات ، وتطلق أيضا على هذه النفقات تسمية النفقات الإدارية.

النفقات الاستثمارية :وهي النفقات التي تهدف إلى توسيع الطاقة الإنتاجية أي التي تسعى إلى تنفيذ المشاريع الاستثمارية مثل :شق الطرق وبناء الم ا رفق والسدود ومحطات الكهرباء، وهي نفقات ضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف لذلك لا ضرورة استخدام مصادر تمويل غير عادية لهذا النوع من الإنفاق مثل :القروض العامة على افتراض أن المردود الاقتصادي المتوقع في الإنفاق الاستثماري هو الكفيل بتغطية هذه الإيرادات فيما بعد.

المطلب الثاني:العلاقة بين المتغيرات

الفرع الأول:علاقة بين القرض العام و النفقات العامة

يبرز استفسار حول مدى استخدام سياسية الائتمان أم سياسة الموازنة ؟

ويمكن الإجابة على هذا الاستفسار بأن سياسة الموازنة وسياسة الائتمان لكل منهما مبررات لوجودها وأهدافها الخاصة، لذا فأنه من الأفضل أن تذهب سياسة الائتمان في نفس اتجاه سياسة الموازنة وتكملها وأيضا تدعمها ولا تعوقها، وكل ذلك يعني أن هناك تأثيرات متبادلة بين سياسة الموازنة والقروض العامة، وبالإضافة للتأثيرات المتبادلة بين سياسات الموازنة العامة والقروض العامة هناك نقطتي التقاء بينهما:[38]

الأولى تتعلق بالقروض العامة :إن تحرير عقد هذا القرض وحجمه وتوقيعه وكيفية التصرف في حصيلته والتي تعتبر موردا من الموارد العامة في موازنة الدولة هي من الأمور التي تتحدد كلها بالسياسة المالية، أما تكوين هذا القرض أي شكل سنداته وما إذا كانت طويلة الأجل أم قصيرة الأجل فتتعلق بالسياسة النقدية.

[38] العلي عادل،المالية العامة والتشريع المالي والضريبي،عمان،دار حامد للنشر والتوزيع،الطبعة الأولي،

ونقطة الالتقاء الثانية هي :تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي فتقرير اللجوء إلى هذا الإصدار وحجمه وتوقيته هي أمور تتحدد كلها بالسياسة المالية، أما الكيفية لتحقيق هذا الإصدار فتتعلق بالسياسة النقدية.

وفي الواقع فان السياسة النقدية إنما تكمل السياسة المالية، بما فيها من القروض العامة والإصدار النقدي في بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

إن نفقات العامة هي جزء من الموازنة العامة والموازنة العامة لها مجموعة من الإرادات من بينها القروض العامة(القروض الائتمانية)،ففي حالة عجز في الموازنة العامة تسعي الدواة في تغطية العجز عن طريق القرض العام أو إصدار النقدي.

الفرع الثاني :علاقة بين الضريبة و بنفقات العامة

إن التزايد المستمر والدائم لحجم النفقات العامة يتطلب المزيد من الموارد المالية، لاسيما منها الموارد جبائية التي تساهم بأكثر من % 50 في تغطية هذه النفقات، وأي تذبذب في تحصيل هذه الموارد بشتى أنواعها سيكون له

الأثر السلبي على نسبة تغطية النفقات

المساهمة الفعالة لكل من الجباية العادية الممثلة فقط في(الضريبة على الدخل الإجمالي، الرسم على القيمة المضافة)والجباية البترولية في تغطية النفقات العامة، حيث ظهرت معلماتها كلها موجبة مما يترجم بقدرة هذه الموارد جبائية في تغطية حجم النفقات العامة وهو ما يثبت وجود علاقة طردية بين حجم الإرادات جبائية و حجم النفقات العامة .

هناك علاقة طردية بين حجم التحصيل الجيبائي وحجم النفقات العامة، فكلما ارتفع حجم الإيرادات جبائية ارتفع معه حجم الإنفاق العمومي، كما أن أي تذبذب في مستوى الإيرادات وخاصة الإيرادات البترولية التي تعتبر المورد المالي الأساسي سيصاحبه انخفاض في نسبة تغطية الإنفاق العام.

المبحث الثاني:الدراسات السابقة.

المطلب الأول:الدراسات السابقة بالغة العربية و اللغة الأجنبية.

بعدما تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري للقرض العام الضريبية والنفقات العامة والتطرق إلي العلاقة بينهما سنقدم في هذا المبحث إلي الدراسات السابقة الفرع الأول:دراسات سابقة بالغة العربية

الدراسة الأولي: روحية عباس تناولت هذه الدراسة تمويل عجز الميزانية العمومية في الجزائر ،مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة جامعة قاصد مرباح ورقلة سنة2012_2013

هدفت هذه الدراسة إلي التعرف علي مفهوم الميزانية في مختلف المدارس الفكرية و

التعرف علي الضريبة كوسيلة للتمويل والتطرق إلي مصادر أخري وأسباب لجوء الدولة إليها و نتائج الدراسة

1 تعد الضريبة من الوسائل لتمويل العجز المتكرر في ميزانية الدولة، كون الضريبة من الوسائل التي يمكن أن تحقق الثبات وخاصة إذا كانت أوعيتها دائمة 2 إن تصحيح التشوهات الهيكلية في نظام الضرائب وزيادة الإيرادات يساعد على تخفيض عجز الميزانية العامة.

3 رغم الإصلاحات الضريبية، بقيت الجزائر ولسنوات طويلة تعتمد كليا على البترول، مما أد بها إلى إهمالها لجوانب أخرى، كان من الممكن أن تحدث ا المعجزة خاصة القطاع الزراعي.

4 إتباع سياسة نقدية في مجال الإنفاق وساعد على تخفيض عجز الميزانية.

الدراسة الثانية :دراسة كردودي صبرينة تناولت الدراسة ترشيد النفقات العامة ودورها في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و تمويل جامعة محمد الخ يدر بسكرة سنة2013-2014 هدفت هذه الدراسة إلي:

-تبينان المنهج الذي يجب أن تسير عليه الدول الإسلامية للتخلص من مشاكلها الاقتصادية عامة ومشكلة العجز بصفة خاصة.

-تقديم علاج متكامل لمشكلة العجز المالي الحكومي؛ انطلاقا من منطلقات الفكر المالي الإسلامي.

--- مقارنة مصادر إيرادات الدولة في الاقتصاد الإسلامي ونفقاتها مع مصادر إيرادات الدولة ونفقاتها في الاقتصاد الوضعي و الإحاطة بكبل جوانب عجز الموازنة العامة من أجبل فهمه أكثر من حيث الأسباب والآثار، وطرق التمويل. ومن نتائج هذه الدراسة يختلف موقف الفكر الإسلامي عن موقف كل من الفكر المالي التقليدي والحديث من حيث نظرته لطبيعة النفقة العامة، يعمق ويوسع من الدور الوظيفي للنفقة العامة، ولا يعتبرها أداة تحكيم واستهلاك للثروة والقيم.

-إ ن كثير من موارد بيت المال في الإسلام لم تعد موجودة في أيامنا المعاصرة، مما يستلزم البحث عن موارد أخرى لإشباع النفقات العامة في الدولة الإسلامية، و

أن هناك بعض التشريعات المالية في الإسلام والتي يمكن أن تساهم في تخفيف العبء عن موازنة الدولة؛ وذلك كفريضة الزكاة ونظام الوقف، وعلى الدولة أن تحاول الاستفادة منها قدر المستطاع لتخفيف العبء عن موازنة الدولة في الإسلام وسن التشريعات التي تكفل تحقيق ذلك.

خالد ببوش :وعبد الغني سليمان تناولت الدراسة إشكالية تمويل عجز الموازنة العامة (دراسة حالة الجزائر للفترة 1999-2015) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ميدان العلوم الاقتصادية،علوم التسيير شعبة العلوم الاقتصادية تخصص مالية والاقتصاد الدولي سنة2015-2016 حيث هدفت هذه الدراسة إلي تحديد إطار وحيثيات مشكلة العجز في الميزانية العامة والكشف عن العوامل المسببة للعجز وتحديد التأثيرات الناجمة عنها و أهمية ترشيد النفقات في تمويل العجز والتعرف علي الضريبة كوسيلة للتمويل والتعرف علي رأي وسياسات وسبل المعالجة ،خاصة في الجزائر للفترة (1999-2015).

ومن نتائج هذه الدراسة

_ إتباع سياسة واعية رشيدة في مجال الإنفاق العام، يخفض نسبة عجز الميزانية العامة. وأن الإ تجاه نحو سياسة الاعتماد علي الضريبة بشكل اكبر في تمويل عجز الميزانية العامة تضمن الاستقرار.

_ برغم من الإصلاحات الضريبية ،تبقي الجباية البترولية الممول الرئيسي للميزانية العامة الجزائرية .

_ يرتكز تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر،علي صندوق ضبط الموارد ،وهو ما يجعلها دائما في حالة وضعية حرجة ،مرهونة باتجاه أسعار البترول .

_ بالرغم من أن الجزائر قطعت شوط كبير في تحسين نظامها الضريبي إلا أنها بحاجة إلي زيادة تفعيلها،وضبطها،و التوسع فه .

الدراسة الرابعة:العربي بن علي بوعلام تناولت الدراسة آليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر ،مذكرة نيل شهادة الماجستير في الحقوق في إطار مدرسة الدكتوراه تخصص قانون الإدارة العامة سنة 2016-2017 هدفت هذه الدراسة

– يكمن الهدف الأول من البحث في الإحاطة بمختلف جوانب عملية ترشيد النفقات العامة، و إبراز لعناصر ومتطلبات نجاح ترشيد الإنفاق العام في الجزائر و

تسليط الضوء على العلاقة المرتبطة بين مبادئ الحكم الراشد وعملية ترشيد الإنفاق العام وإبراز لمختلف الآليات التي تعتمد عليها الدول المتقدمة لمعالجة العجز في ميزانياتها وتبيان المنهج الذي يتعين على الجزائر أن تسير عليه من أجل التخلص من مشكل عجز الميزانية.

من نتائج الدراسة

فقي الجانب النظري تم التوصل إلى ما يلي:

الإنفاق العام هو كل المبالغ النقدية التي تعدها الدولة قصد تحقيق الأهداف العامة للمجتمع.

–ظاهرة ازدياد النفقات العامة تعبر عن إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية.

–يمَكن ترشيد الإنفاق العام من حل مشكلة الندرة وشح مصادر التمويل باعتباره التزام الفعالية في تخصيص الموارد والكفاءة في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع.

– أما في الجانب التطبيقي فيمكن استخلاص النتائج التالية:

–تعتمد الجزئر في الميزانية العامة وفي جانب النفقات العامة على التصنيف حسب النظام الاقتصادي والاجتماعي والإداري، وذلك للتفرقة بين هذه النفقات حسب الشكل والطبيعة والهدف، ويتم تقسيم النفقات العامة على أساس إداري وموضوعي، من خلال نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذا التصنيف يوافق ميزانية البنود والاعتماد ذات النهج التقليدي .

–عدم التجانس في التصنيف بحيث يشير الباب الواحد إلى عدة نفقات من طبيعة مختلفة، كما أن الوثائق المقدمة لا تبين تصنيفا بحسب طبيعة النفقة في ميزانية التجهيز.

–صعوبة معرفة تكلفة وظيفة معينة من الوظائف التي تقوم بها الدولة، من خلال التصنيف الحالي.

–كما يتم تسجيل صعوبات كبيرة في الحصول على الوثائق المعلنة و المرافقة للميزانية العامة للدولة إلا فيما يخص جداول النفقات العامة والإيرادات العامة، وذلك ما يفيد في نقائض كبيرة

الفرع الثاني:الدراسات العلمية السابقة بالغة الأجنبية

1الدراسة التي قام بها Lamia Bouhssane, Youcef Berkane ، والمنشورة في مجلة "الباحث الاقتصادي "سنة 2019 بعنوان.

Econome trice Study on the Impact of the Regular Taxation on Economic Growth in Alegria for the Period (1992-2017)

تطرقت إشكالية هذه الدراسة إلى العلاقة بين الجباية العادية و الناتج المحمي الإجمالي الحقيقي في الجزائر للفترة مابين 1992_2017، وقد توصلت الدراسة في جانبيا القياسي إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ، مما استدعى تطبيق نموذج VAR ، كما بينت هذه الدراسة أيضا

عدم وجود علاقة سببية تتجه من الجباية العادية نحو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، لكن توجد علاقة سببية ذات اتجاه واحد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونحو الجباية العادية.

2_ألدراسة التي قام بها كل من Chèchou Housna , Abban Charazac – و المنشورة في مجلة دراسات جبائية سنة 2020بعنوان. **The impact of régula**

Growth in Algérie revenue collection on economic

Anal tical and Econome tric Study during the période (2000-2019)

تهدف هذه الدارسة إلى تحميل العلاقة السببية و الديناميكية بين الجباية العادية و معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000_2019، وذلك باستخدام أساليب القياس الاقتصادي مثل سببية غرا نجر و التكامل المشترك بالاعتماد على طريقة أنجل وغرا نجر و نموذج تصحيح الخطأ ، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة غير معنوية بين الجباية العادية إلى معدل النمو الاقتصادي ، في حين دلت نتائج

اختبار السببية لغر انجر على وجود اتجاه للسببية من الجباية البترولية إلى معدل النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني:مقارنة بين الدراسات السابقة

-**أولا:**من حيث المنهج

إتفقت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة في اعتمادها علي المنهج التحليلي والوصفي في تحديد العلاقة بين المتغيرات الدراسة في حين إن الدراسة الثانية الرابعة اعتمدت علي المنهج الاستقرائي إضافة إلي المناهج الأخرى.

ثانيا:تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في المجال الزمني .

ثالثا:تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث الهدف أن الدراسات السابقة تهدف إلي تحديد مصادر تمويل الموازنة العامة أو ترشيد النفقات والدراسة الحالية تهدف إلي تحديد أفضل الإرادات.

رابعا:من حيث الأدوات اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أدوات جمع البيانات حث اعتمدت علي التقارير السنوية للبنك الجزائر و الجريدة الرسمية و الكتب والمراجع.

خامسا:تختلف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أبعاد المتغير المستقل كما تختلف في أبعاد المتغير التابع.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلي الجانب النظري للضريبة التي هي اقتطاع نقدي من أموال الشعب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ،والي القروض العامة التي هي مبلغ مالي تحصل عليه الدولة أو الهيئات العامة وذالك من خلال اللجوء إلي الغير،

توصلنا أيضا إلي وجود علاقة بين الضريبة والنفقات العامة و القرض العامة و النفقات العامة .

الفصل الثاني

الفصل الثاني:الدراسة التطبيقية

تمهيد:

إن نفقات الموازنة العامة للدولة الجزائرية لا تقوم إلا علي أساس الضريبة والقرض العام،سنحاول في هذا الفصل عرض وتحليل تطور الضرائب بكل أنواعها والقروض العامة ومدي تأثيرها علي نفقات الموازنة العامة و المقارنة بينهما لمعرفة أيهما أنسب في تمويل نفقات الموازنة العامة الجزائرية.

المبحث الأول:الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

المطلب الأول:الطريقة المتبعة في الدراسة

سيتم في هذا المطلب شرح عينة ومجتمع الدراسة التي إعتمدناه لحل إشكالية بحثنا عن طريق استخدام أدوات جمع البيانات من وثائق وتقارير والقوانين المالية .

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة:هو مجموعة كبيرة ومحدودة من الأفراد أو العناصر التي تمتلك صفة مشتركة واحدة أو أكثر.

إن دراستنا هذه تتعلق بمجموعة من القروض الطويلة أو القصيرة داخلية أو الخارجية إجبارية أوخيارية و الضرائب أيضا بكل أنواعها والنفقات العامة.

عينة الدراسة:تم اختيار عينة من المجتمع الدراسة والمتمثلة في القروض المتوسطة والقروض الطويلة وقرض الخيار والضرائب المباشرة والغير مباشرة والرسم علي القيمة المضافة وحقوق الجمركة و ضرائب الطبع و التسجيل.

الفرع الثاني:متغيرات الدراسة

تم الاعتماد في الدراسة علي متغيرين:

أ_المتغير المستقل: يتضمن العناصر التالية

_ **القرض العام** :يعرف القرض العام علي أنه استدانة احد أشخاص القانون العام أموالا من الغير مع التعهد بردها إليه بفوائدها،فهو بذالك من الإرادات الغير عادية التي تلجأ إليها الدولة.

_ **الضريبة:**مبلغ نقدي رسوم إلزامية تفرضها الدولة علي الأفراد والشركات بهدف تمويل النفقات التي يجب أن تلتزم بها.

المتغير التابع :المتمثل في النفقات العامة وهي تمثل الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد

المطلب الثاني:الأدوات المستخدمة في الدراسة

سيتم في هذا الجزء بعرض الأداة المستخدمة لمعرفة مدي مساهمة البنك في منح القروض و مصلحة الضرائب في تحصيل الضرائب محل الدراسة بالإضافة إلي البرامج المستخدمة لتسهيل تحليل العناصر.

المطلب الثاني:الأدوات المستخدمة في الدراسة

أولا:جمع الوثائق

قد اعتمدنا علي عملية جمع الوثائق كأداة من أدوات البحث العلمي قصد معرفة تأثير كل من القرض العام والضريبة في تحديد شكل نفقات الموازنة العامة حيث تمكنا من الحصول علي الوثائق المطلوبة لتحليل الإشكالية الدراسة من ملاحق ومواقع إلكترونية معتمد من طرف مدرية الضرائب و بنك الجزائر.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها

سيتم في هذا المبحث تحليل أنواع الضرائب والقروض العامة و هذا من أجل اختبار صحة الفرضيات و الإجابة علي الإشكالية

المطلب الأول: تحليل نتائج الدراسة

الفرع الأول:تطور هيكل الإرادات الضريبية في الجزائر(2014 -2018)

قبل التطرق إلي هيكل الإرادات الضريبية نتطرق إلي أنواع الضرائب

أ _الضرائب المباشرة

هي التي يتحملها المكلف مباشرة ولا يمكن نقل عبئها إلي شخص أخر، تتضمن الضرائب المباشرة الضرائب التي تستهدف الدخل والمتمثلة أساسا في الضرائب علي الدخل الإجمالي و الضرائب علي أرباح الشركات.

ب _الرسم علي رقم الأعمال

يعتبر الرقم علي القيمة المضافة TVAمن أهم الإصلاحات التي عرفها النظام الضريبي في مجال الرسم علي رقم الأعمال،لتحل محل كل من الرسم الوحيد الإجمالي علي الناتج و الرسم الواحد الإجمالي علي الخدمات.

ج_ ضرائب الطبع والتسجيل

تعبر حقوق التسجيل عن الضرائب المدفوعة للدولة لقاء عملية التسجيل العقود المختلفة، وخصوصا العقود الرسمية القضائية المتضمنة للقرارات النهائية للعقود الإدارية، وعقود النقل الملكية، وحق الانتفاع بالمنقولات، أو العقار والتنازل عن حقوق الإيجار.

د_ الحقوق الجمركية

تعتبر الضريبة الجمركية إحدى صور الضرائب غير مباشرة وضرائب الإنفاق حيث أنها تفرض علي السلع والخدمات عند عبورها الحدود الجمركية.

1:تطور حصيلة الجباية العادية للفترة 2010 2020

الجدول رقم (1):تطور حصيلة مكونة الجباية العادية للفترة 2010 2020

السنوات	الضرائب علي الدخل	الضرائب علي أرباح الشركات	الرسم علي القيمة المضافة	الضرائب الجمركية	حقوق الطبع والتسجيل	إرادات الجباية العادية
2010	244.8	316.9	514.7	181.86	39.65	1297.94
2011	382.6	302.1	572.6	222.62	45.19	1527.1
2012	552.5	309.8	652.0	338.21	56.09	1984.3
2013	494.4	328.7	741.6	403.77	62.52	2031.02
2014	531.9	349.3	768.5	370.91	70.77	2091.45
2015	596.5	438.0	824.3	411.2	84.7	2354.7
2016	635.1	474.1	887.8	389.4	95.8	2482.2
2017	705.1	531.0	976.0	356.0	95.0	2663.1
2018	750.6	564.1	980.3	361.5	95.2	2669.3
2019	794.3	587.4	1013.1	375.2	96.1	2697.8
2020	820.2	607.9	1060.8	389.6	96.6	2710.1

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على :تقارير بنك الجزائر سنوات 2010-2020

من خلال قراءة بيانات الجدول رقم (01) يتضح أن حصيلة الجباية العادية ارتفعت من حوالي 122 مليار د ج سنة 2012 إلى حوالي 2663 مليار دج سنة 2017 ، ويرجع ذلك إلى جملة من الإصلاحات المتخذة، والتي انعكست إيجابا في تسجيل معدلات نمو متزايدة للحصيلة الجنائية.

وتتشكل الجباية العادية أساسا من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، حقوق التسجيل والطابع، الضرائب على رقم الأعمال، إضافة إلى الرسوم الجمركية والتي لقيت تعديلات جبائية كل فترة، والجدول الموالي يوضح تطور حصيلة مكونات الجباية العادية للفترة 2010-2020.

يتضح من خلال قراءة الجدول رقم (01) أن حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي قد ارتفعت من 77.4مليار دينار جزائري سنة 2004 حيث تفوق نسبة إلى 820.2 مليار دينار جزائري سنة

2020مساهمتها في الإيرادات الجباية العادية منذ سنة 2011 نسبة 25% ، ويعزى السبب وراء الزيادة إلى التعديلات والتغييرات التي مست الأوعية الضريبية ومصادر الدخل الخاضعة للضريبة.

بينما حصيلة الضريبة على أرباح الشركات عرفت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض فقد تزايدت نسب مساهمتها في الجباية العادية من 12.16 % سنة 2010 إلى 20.12% سنة 2012 لتشهد انخفاضا إلى غاية سنة 2016 ثم تعاود الارتفاع إلى% 24.41 سنة 2020 وهي أعلى نسبة لها، لتنخفض نسبة مساهمتها إلى ما دون% 20 ، حيث استقرت عند 531 مليار دج سنة 2017 ، ويرجع التذبذب في حصيلة الضريبة على أرباح الشركات إلى انخفاض الضغط الجبائي وزيادة الإعفاءات المشجعة لبعض المؤسسات والأنشطة

كما أن مساهمة حصيلة الرسم على القيمة المضافة في الجباية العادية لتنخفض منذ سنة 2010 إلى مادون 40 %، حيث سجلت سنة 2017 ما نسبته 36% وإيرادات بلغت 976 مليار دج .ومع ذلك تعتبر مساهمة حصيلة الرسم على القيمة المضافة في الجباية العادية، وذلك راجع إلى عدم إمكانية التهرب الضريبي كون الرسم يعتمد على أسلوب الرقابة الذاتية في عمليات الربط والتحصيل. .

كما يوضح الجدول أن نسبة مساهمة الضرائب الجمركية في الجباية العادية شهدت تذبذبا هي الأخرى، فقد عرفت فترة 2013-2020 انخفاضا من 23.92% إلى 14.01% ، وهذا الانخفاض مرده أن الزيادة في قيمة الضرائب الجمركية لم تتناسب مع الزيادة في الجباية العادية لتشهد فترة 2020تحسنا ملحوظا

2:تطور حصيلة مكونات الجباية العادية ونسب مساهمتها في الإرادات العامة

الجدول رقم 2:تطور حصيلة الإرادات الضريبية في الجزائر خلال الفترة 2014_2018

الوحدة : 10^9دج

السنوات	الضرائب المباشرة	الرسم علي القيمة المضافة	حقوق الجمركية	ضرائب الطابع والتسجيل	إجمالي الإرادات الجباية العادية	نسب مساهمة الجباية العادية في الإرادات العامة%
2014	881,2	768,5	370,9	70,8	2091,45	53.25
2015	1034,5	824,3	411,2	84,7	2354,64	51.72
2016	1109,2	887,8	389,4	95,8	2482,2	49.53
2017	1236,1	946	356	95	2663,1	43.79
2018	1187,67	1061,79	313,49	85,55	2648,5	41.95

المصدر :من إعداد الباحث اعتماد علي القوانين المالية للسنوات المعنية

الشكل رقم (1):يمثل نسب مساهمة كل ضريبة للجباية العادية في الإرادات العامة خلال الفترة 2014-2018

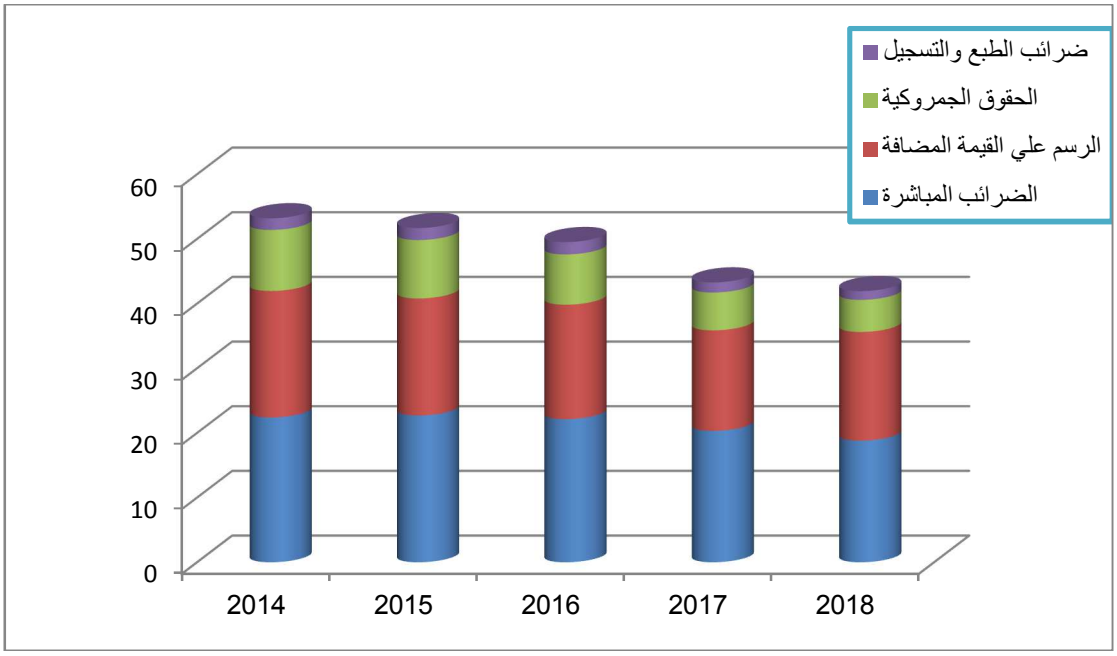

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد القوانين المالية والجدول رقم 2.

من خلال الجدول يتضح أن مساهمة الضرائب المباشرة إلى إجمالي حصيلة الجباية العادية كانت متوسطة خلال الفترة 2010-2018

حيث بلغ متوسطها في الفترة(2010-2018)7,32 2 %ما يعادل فعالية الضرائب على رأس المال، وذلك بسبب تفشي ظاهرتي الغش والتهرب الضريبيين .

ابتداء من سنة 2010 تسارع نمو الضرائب المباشرة حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها في تمويل إيرادات الميزانية خلال الفترة2016 - 2017ما يقارب 41% وهو ما يدفع نحو الاعتقاد أن هذا النوع من الضرائب أصبح لها الأولوية في النظام الجبائي ،2015 -2010

وهذا مؤشر على تقييم ايجابي لأداء النظام الجبائي في السنوات الأخيرة.

أما حقوق التسجيل والطابع فإننا نلاحظ أنها لم تشهد تطورا كبيرا، حيث بلغت أعلى نسبة 6.95% لتمويلها لإيرادات أما بخصوص وهي تلك المسجلة سنة فقط بعد الإصلاح الضريبي، ويرجع ذلك إلى تخلي الأفراد في أغلب الأحيان عن الجباية العادية تسجيل عمليات انتقال الملكية، وتداول رأسا لمال

خاصة العقارات وفق الإجراءات العرفية أو عدم التصريح بالمبالغ الحقيقية لهذه العمليات أمام الموثقين، وكذلك لغياب سوق عقارية منظمة تكون مؤشرا على صحة الأسعار المصرح بها.

نلاحظ من الجدول التطور الذي يحصل في الحصيلة المالية لرسوم الأعمال والذي يعد الرسم على القيمة المضافة أحد مكوناتها الأساسية، وترجع هذه الزيادة إلى توسيع مجال الإخضاع، تحكم الإدارة الجبائية في تقنيات هذه الضريبة عن طريق المراقبة، إلزامية الفترة،...

إن هذا النوع من الرسوم مساهمته تبدو مساهمة هامة والتي قد تفوق أحيانا نسبة 49 % من إجمالي إيرادات الجباية العادية حيث بلغ متوسط هذه المساهمة خلال فترة الدراسة نسبة 42,94 % سنة1992،وهذا ناتج على إدخال نظام الرسم على القيمة المضافة منذ توسيع مجالات تطبيقه بتخفيض عدد الإعفاءات عبر مختلف القوانين المالية السنوية، هذه الهيمنة في مجال تمويل الميزانية العامة للدولة عن طريق الضرائب غير المباشرة يعتبر مؤشرا على التخلف الاقتصادي، كون أنه في الاقتصاديات المتطورة أو الناشئة تسيطر الضرائب المباشرة على تمويل إيرادات الدولة بشكل واسع، كما أن الضرائب غير المباشرة عيوبا عديدة سواء من كاهل الطبقات الناحية الاقتصادية، حيث تمثل عامل من عوامل التضخم، أو من ناحية العدالة الاجتماعية كونها تقع على المتوسطة (أصحاب الأجور والمرتبات) والفقراء، مما يخل بأحد أهم مبادئ الضرائب وهو مبدأ العدالة.

كما تجدر الإشارة إلى أهمية الرسوم الجمركية والتي ارتفعت حصيلتها باستمرار حيث بدأت تتجه نحو في بقية سنوات فترة الدراسة الباقية نتيجة الشروع في تنفيذ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي

3: تطور معدل تنفيذ الجباية العادية خلال الفترة 2014- 2018

ا لجدول رقم (3): تطور معدل تنفيذ الجباية العادية خلال الفترة 2014-2018

	الجباية العادية المقدرة	الجباية العادية الفعلية	معدل التنفيذ"%
2014	2267.45	2549.97	112.46
2015	2465.71	2742.11	111.21
2016	2662.41	3123.31	117.31
2017	2815.21	3249.69	115.43
2018	2989.87	3486.48	116.61

المصدر :الجباية العادية المقدرة من قوانين المالية للسنوات المعنية

الشكل رقم (2)يمثل تطور معدل تنفيذ الجباية العادية

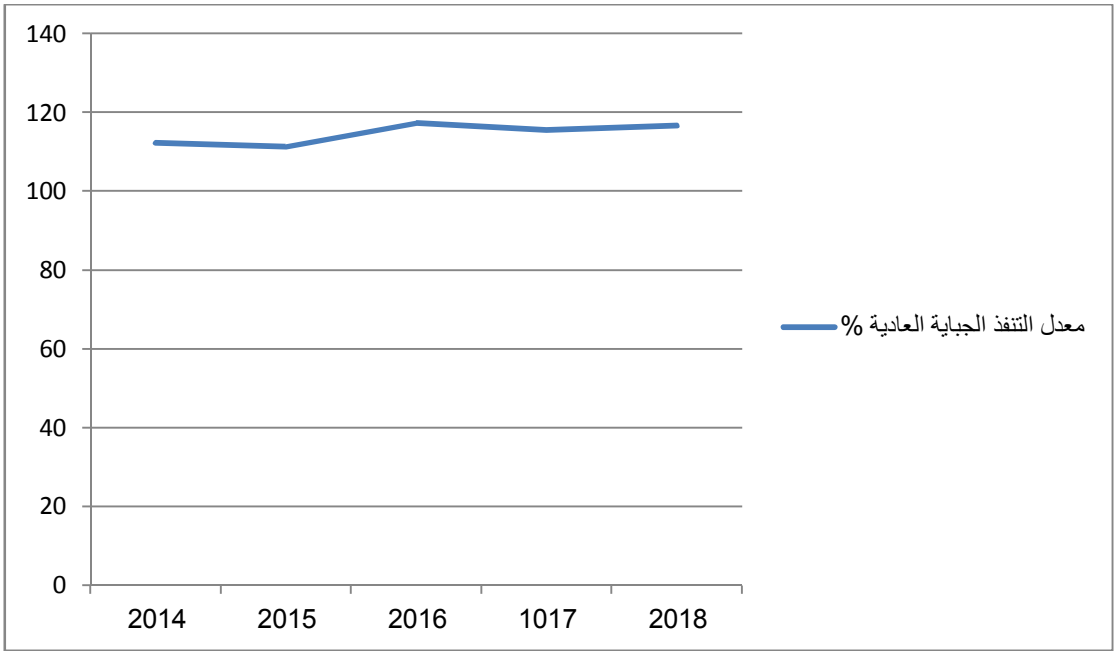

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد علي معطيات الجدول رقم 3.

تحليل

نلاحظ من الجدول تفاوت نسب معدل التنفيذ خلال فترة الدراسة ففي سنتي2014و 2015 بلغ 112.46 %و111.21% على التوالي، ويمكن هذا بسبب الإصلاحات الضريبية الجديدة آنذاك، فتطلبت الإدارة الضريبية وقتا للتعود عليها والتأقلم معها وكذا التحكم فيها .كما تميزت الفترة الممتدة بين 2017 و 2019 بتحسن مستوى إنجاز التقديرات المتوقعة، حيث فات نسبة100 %ويمكن لنا تفسير هذا التحسن في الأداء كون الإدارة الضريبية أصبحت تتحكم في تسيير الضرائب الجديدة، وتنسجم مع متطلبات النظام الضريبي الجديد.

غير أن معدل التنفيذ أنخفض مرة أخرى ويصل إلى أدني نسبة له سنة 2011 والتي قدرت ب 109.39 %ويمكن رد ذلك إلى عجز الإدارة الضريبية وعدم قدرتها على مسايرة التغيرات التي تحدث من حين لآخر في التنظيم الفني للضرائب من خلال القوانين المالية السنوية أو التكميلية لهذه الفترة.

ابتداء من سنة 2014 وإلى غاية نهاية فترة الدراسة نلاحظ أن هناك ارتفاع في نسبة تنفيذ الجباية العادية والذي قد يتجاوز 100 % وهو ما يبرره وجود أوعية ضريبية جديدة بمعنى أن هناك تطور

في الحقل الضريبي، ناتج عن الامتيازات الجبائية التي قدمتها الدولة خلال سنوات الإصلاح بالنسبة للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة، مما جعل المستثمرين يتوافدون على مختلف النشاطات الاقتصادية، بالإضافة إلى الإجراءات الجبائية الصارمة المتخذة من قبل الدولة في سبيل تعزيز مرد ودية الجباية العادية خاصة بعد انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية ابتداء من السداسي الثاني لسنة2014 .

يعبر الضغط الجبائي على الحصة من الدخل الوطني التي تقتطع كجباية على اختلاف مكوناتهاو يعتبرالضغط الجبائي من المؤشرات التي يستند إليها في قياس فعالية النظم الجبائية، إذ من خلال حساب معدلاته يمكن لنا معرفة هل بإمكان الدولة أن تستقطع ضرائب أكثر من الأفراد، أم أن قيمة الضرائب المقتطعة تمثل نسبة كبيرة من دخولهم، وبالتالي لابد من تخفيض قيمة الضرائب المقتطعة، لأن ارتفاع

الضغط الجبائي سوف يؤدي إلى زيادة انتشار الغش والتهرب الجبائين.

4: تغطية إيرادات الجباية العادية للنفقات العامة خلال الفترة (2014-2018)

إن النفقات العامة في الجزائر في تزايد مستمر، وبما أن الجباية العادية مورد أساسي من موارد الدولة التي تعمل على تحصيلها لتغطية هذه النفقات فسوف نقوم

براز مساهمة الجباية العادية في تغطية النفقات العامة وهذا من خلال تحليل تحصيلها لتغطية هاته النفقات، فسوف نقوم نسبة تغطية لكل من الضرائب المباشرة، الرسم على القيمة المضافة، الحقوق الجمركية، الضرائب على الطابع والتسجيل للنفقات العامة ولتبان ذالك نقوم بعرض وتحليل معطيات الجدول خلال فترة الدراسة

الجدول رقم (4):الإرادات الضريبية ونسب تغطيتها للنفقات العامة في الجزائر حلال الفترة (2014-2018)

السنة	النفقات العامة	الإرادات الضريبية	النفقات الجارية	النفقات برأسمال	نسبة تغطية الإرادات الضريبية للنفقات العامة%	نسبة تغطية الإيرادات الضريبية للنفقات الجارية%	نسبة تغطية الإيرادات الضريبية للنفقات برأسمال%
2014	6995,7	2091,4	4494,3	2501,4	29.38	63.14	35.14
2015	7656,3	2354,7	4617,0	3039,3	7547.	59.74	39.32
2016	7383,6	2422,9	4591,4	3039,3	32.55	61.68	40.83
2017	7115,6	2761,1	4591,8	2792,2	36.97	61.48	37.38
2018	7726.3	2648.5	4648.3	3078	32.05	56.24	37.24

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد علي :

* : Retrospective Statistique 1962-2011, finances publiques, P :218.

- ** : Ministre des finances, **Rapport de Presentation du Projet de la Loin de Finances pour 2018 et Prévisions 2019-2020**, P : 44.

- Banque d'Algérie, **Evolution économique et monétaire en Algérie**, rapports: 2016, 2015, 2014, 2013,2012, 2011, 2010, 2009, 2008, 2007, 2006, 2005, 2004, 2003, 2002.

في سنة 2015 واصمت النفقات العامة في الارتفاع، و تبعها ارتفاع في الإيرادات العامة، و لقد جاء قانون المالية التكميلي 2015 لوضع أحكام تهدف لمواجهة الانعكاسات السلبية للانخفاض المستمر في أسعار البترول، من خلال إتباع سياسة التقشف من جهة و زيادة الإيرادات العامة خارج الجباية البترولية .وكانت مساهمة الإيرادات العامة في تغطيتها بنسبة 58 % ، حيث54 % منيا للإيرادات الجبائية.

في سنة 2016 ، ارتفعت النفقات العامة بنسبة صغيرة نتيجة إلغاء الحكومة لبعض المشاريع الكبرى، وترشيد النفقات .حيث ساهمت الإيرادات العامة في تغطية نسبة تقدر ب 59 %من النفقات العامة، وكانت نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية في تغطية هذه النفقات تقدر ب 55 %.

وفي سنة 2017 ، انخفضت النفقات العامة و هذا ا رجع لقانون المالية 2017 الذي نصّ على تسقيف النفقات، وهذا من أجل الحفاظ على نفقات الاستثمار، و هو ما من شأنه ضمان مخطط الأعباء للمؤسسات على مدى ثلاثة سنوات، والذي سيترتب عنه الحفاظ على مناصب الشغل و إتمام المشاريع على أن تولي العناية للمشاريع ذات الأثر على النمو الاقتصادي، كما أعد قانون المالية 2017 على أساس سعر مرجعي لبرميل النفط بمبلغ 50 دولار للبرميل، وفي حالة ارتفاع سعر البرميل عن 50 دولار للبرميل يتم توزيع الإيرادات على ميزانية الدولة حسب الاحتياج .

ففي سنة 2017ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات العامة في تغطية النفقات بنسبة 82 %منها % 73 إيرادات جبائية.

أما سنة 2018 فقد لمست النفقات العامة ارتفاع ملحوظ و كبير بسبب قانون المالية 2018 الذي نص على طبع النقود من أجل تغطية نفقات الدولة، و أيضا من أجل الحفاظ على استمرارية المشاريع التي أقيمت في 2017 ، كما نلاحظ تواصل عجز ميزانية الدولة، ليتم تغطية هذا العجز لا بد لأكثر من 27 مليار دولار

يتضح من خلال الجدول السابق أن معدّل تغطية الإيرادات الضريبية(الجباية العادية)في متوسط الفترة(1990- 2017) للنفقات العامة كان 27.02 % بالنسبة للنفقات الجارية كان % 41,54ونسبة83,43%بالنسبة للنفقات برأسمال، وهو ما يعتبر ضعيفًا مقارنة بطموحات وأهداف الدولة، ويعود ذلك إلى النمو السريع الذي عرفته النفقات العامة بشقيها أمام الإيرادات الضريبية من جهة، ومن جهة أخرى إلى ضعف الجباية العادية حيث يمكن إرجاع هذا الضعف إلى الأسباب التالية22 :

-عدم قدرة النظام الضريبي على التخلص من التعديلات المستمرة، الأمر الذي زاد النظام تعقيدًا.

-ضعف الإدارة الضريبية وكذا الأعوان الذين يقومون بالتحصيل الضريبي.

-تأخر إدخال وتعميم المعلوماتية على كافة المصالح الضريبية.

-عدم توفير البيانات والمعلومات الخاصة بالممولين التي تمكن من فحص حالا كما يتطلب الأمر

5:تطور بنود الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2014-2018)

عجز الموازنة هو عبارة عن حدوث فجوة بين الإ رادات المتوقعة و النفقات المتوقعة للدولة، و يأخذ هذا العجز شكلين:

- أحدهما يكون ناتج اً عن ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة و عدم قدرة الإيرادات العامة ملاحقة التزايد في النفقات العامة للدولة وهذا ما يظهر حاليا في اقتصاد الدول النامية.
- أما الشكل الثاني للعجز فيكون ناتج اً عن إتباع إحدى السياسات الاقتصادية التي تخلق هذا العجز في الموازنة العامة و ذلك ما يظهر في اقتصاديات الدول المتقدمة.

و الجزائر كغيرها من الدول النامية سجلت عجزاً كبير و متزايد خلال فترة الدراسة(أنظر الجدول

اللاحق مباشرة)بمعدلات أعلى من معدلات تزايد الإيرادات العامة حيث كان يتغير رصيد الميزانية العامة بتغير أسعار المحروقات و ذلك لاعتماد الجزائر بدرجة كبيرة على هذا النوع من الإيرادات (إيرادات الجباية البترولية).

لكن هذا العجز تفاقم بمعدلات أكبر خلال السنوات 2014 2015 2016 2017 2018 يمكن تفسير ذلك إلى التراجع الكبير في أسعار النفط بالإضافة إلى ارتفاع النفقات العامة أين عرفت أكبر نسبة لها خلال سنة 2015.

الجدول رقم(5) تطور بنود الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2014-2018)

الوحدة :مليار دج

السنوات	النفقات الكلية	الإرادات المحصل من أنواع الضرائب	إرادات أخري	الجباية البترولية	الإرادات العادية	مبلغ العجز
2014	6995.7	**2091,4**	258.57	3388.4	5738.4	1257.3
2015	7656.3	**2354,7**	374.90	2373.5	5103.1	2553.2
2016	7383.6	**2422,9**	784.9	1781.1	5048.2	2341.4
2017	7282.6	**2761,1**	1207.8	2177	6047.9	1234.7
2018	7726.3	2648.5	1215.8	2887.1	6751.4	974.9

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد علي التقارير السنوية للسنوات 2014 2018.

الشكل (3):تطور النفقات الكلية و لإرادات العادية خلال الفترة 2014 2018

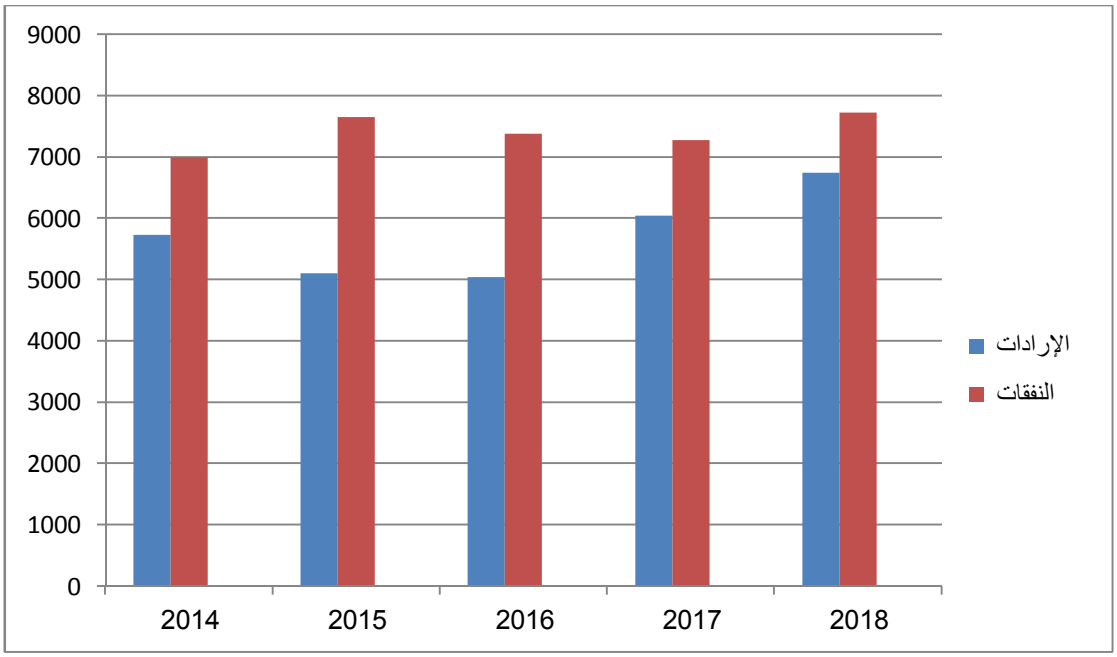

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد علي الجدول رقم3 .

إن من بين المشاكل التي تؤدي إلي ضعف الجباية العادية خلال الفترة 2014-2018هي توسع مجال التهرب الضريبي الذي يعرف علي انه أسلوب غير قانوني يقوم من خلاله المكلف ضريبيا بالاحتيال علي القوانين من أجل عدم سداد قيمة الضريبة المستحقة عليه كليا أو سداد قيمة أقل من القيمة المستحقة عليه ضريبيا خلا فترة مالية محددة ،ومن هنا نتطرق إلي توسع مجال التهرب الضريبي خلال الفترة 2014 2018

-توسع مجال التهرب الضريبي2014 2018

يمثل الاقتصاد غير الرسمي مجالا كبيرا في الاقتصاد الوطني، بحيث توجد الكثير من الأنشطة الاقتصادية بعيدة عن أعين الحكومة وأجهزتها الرقابية لاسيما الجبائية وفي ظل هذه الظروف تحدث المنافسة غير الشريفة، إذ مع مرور الوقت تصبح المؤسسات الفاسدة هي السائدة في السوق، إن أهم مظاهر الاقتصاد الموازي **من المنظور الجبائي تتمثل فيما يلي:**

-البيع والشراء بدون فواتير

-تحويل الإعفاءات الجبائية عن مسارها الحقيقي

-تقديم تصريحات خاطئة لأرقام الأعمال

-النشاط بدون سجل تجاري

لم نستطيع الحصول على إحصائيات دقيقة تخص مبالغ الغش الجبائي المسجلة في النظام الضريبي الجزائري، إلاّ أن بعض الأرقام تشير إلى أن حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر يمثل تقريبا حوالي 30 % من الناتج المحلي الإجمالي، غير

أن الإحصائيات التي حصلنا عليها من المديرية المركزية للمنازعات بالمديرية العامة للضرائب تفيد بأن معظم قضايا التهرب الضريبي بالنسبة لسنوات 2014 إلي2018 ترتكز في قطاعات الاستيراد، التجارة بالجملة، الأشغال العقارية، صانعي الذهب وهو

ما يوضحه الجدول رقم 6والشكل رقم

الجدول(6) : توزيع ملفات التهرب الضريبي حسب النشاط 2018 - 2014

	2014	2015	2016	2017	2018
الإ ستراد	780	820	840	886	990
تجارة الجملة	744	795	800	820	835
أشغال عقارية	620	688	702	710	735
تجارة التجزئة	564	603	615	633	654
أللإنتاج	250	299	308	320	354
صانعي الذهب	598	604	618	641	654
الخدمات	266	277	299	302	311

المصدر :التقرير السنوي لمديرية المنازعات

الشكل 4 : توزيع ملفات التهرب الضريبي حسب النشاط(2018 – 2015)

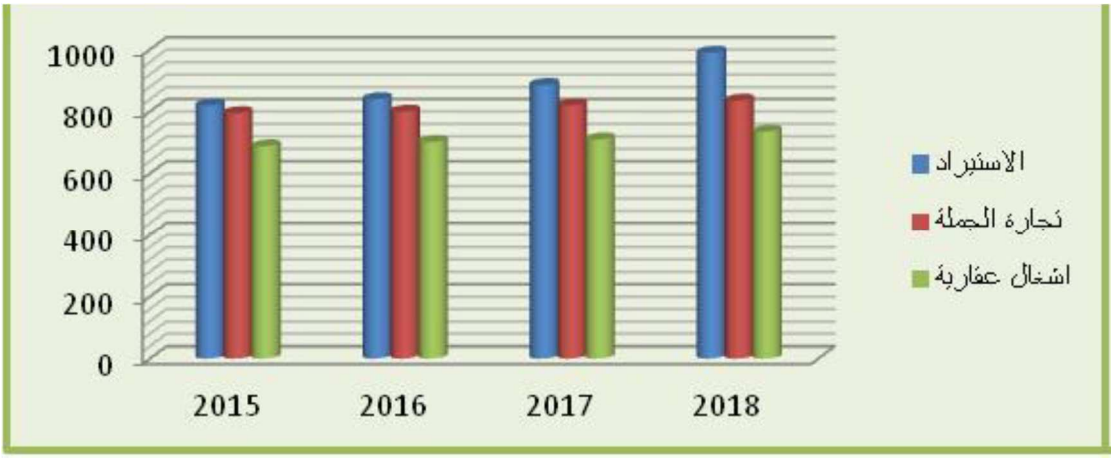

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 6 .

الفرع الثاني: تطور القروض العامة خلال فترة (2014-2018)

تصنف القروض العامة ضمن الإرادات غير عادية، وإن القرض العام يلعب دور هام في تمويل النفقات العامة والميزانية العامة للدولة ولبيان ذالك نتطرق إلي ما يلي:

1: تطور القروض العامة خلال فترة (2014-2018)

الجدول رقم(7): تطو القروض العامة خلال الفترة (2014-2018)

القروض حسب الآجال	2014	2015	2016	2017	2018
القروض الموجهة للقطاع العمومي	3382.9	3 688,9	3 952,8	4 311,8	4 944,2
	3373.4	3 679,5	3 943,3	4 302,3	4 934,7
القروض المباشرة	3 210,3	3 521,9	3 789,5	4 154,0	4 786,0
شراء السندات	163,1	157,6	153,8	148,3	148,7
المصارف الخاصة	9,5	9,5	9,5	9,5	9,5
القروض المباشرة	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
شراء السندات	9,5	9,5	9,5	9,5	9,5
القروض الموجهة للقطاع الخاص	3 120,0	3 586,6	3 955,0	4 566,1	5 029,9
المصارف العمومية	2 338,7	2 687,1	2 982,0	3 401,7	3 701,4
القروض المباشرة	2 338,5	2 685,4	2 982,0	3 401,7	3 701,4
شراء السندات	0,2	1,7	0,0	0,0	0,0
المصارف الخاصة	781,3	899,5	973,0	1 164,4	1 328,5
القروض المباشرة	781,3	899,5	973,0	1 164,4	1 328,5
شراء السندات	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
مجموع القروض الممنوحة	6 502,9	7 275,6	7 907,8	8 877,9	9 974,0
حصة المصارف العمومية:	% 87 , 84	% 87 ,51	% 87 ,58	% 86 ,78	% 86 ,59
حصة المصارف الخاصة:	% 12 , 16	% 12 ,49	% 12 ,42	% 13 ,22	% 13 ,41

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد علي معطيات التقرير السنوي للفترة 2014 -2018 لبنك الجزائر .

تحليل معطيات الجدول رقم6

نلاحظ نمو القروض الموجهة للاقتصاد كل من القروض الممنوحة للقطاع العمومي والتي ارتفعت ب 14,67 ٪ وكذا القروض الممنوحة للقطاع الخاص والتي ارتفعت ب 10,16 ٪ مقابل بالترتيب 9,08 ٪ و 15,45 ٪ في . 2017 من حيث مساهمتها في نمو القروض الموجهة للاقتصاد، ساهمت القروض الممنوحة للقطاع العمومي بما يعادل 57,69 ٪ وساهمت تلك الممنوحة للقطاع الخاص ب 42,31 ٪ .على عكس سنوات 2015 ،2016 و 2017 ، يترجم النمو الطفيف للقروض الممنوحة للقطاع الخاص بتراجع في حصتها في إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد والتي انتقلت من 51,4 ٪ في 2017 إلى 50,43 ٪ في . 2018 للتذكير، بلغت هذه الحصة 52,8 ٪ في 2013.

تبقى القروض الموزعة من طرف المصارف العمومية، الملتزمة بصفة كبيرة بتمويل المشاريع الكبرى للمؤسسات العمومية، مهيمنة بنسبة 86,59 ٪ في حصة السوق، مقابل 13,41 ٪ للمصارف الخاصة .تضمن المصارف العمومية بصفة كلية التمويل المباشر للقطاع الاقتصادي العمومي وتبقى حصتها في تمويل القطاع الخاص مهمة (73,59 ٪ مقابل 74,50٪ في2017) .

خلال السنة قيد الدراسة، ارتفعت القروض الممنوحة من طرف المصارف العمومية بنسبة 12,10٪ مقابل 11,24 ٪ في . 2017 أما فيما يتعلق بوتيرة توسع القروض الموزعة من طرف المصارف الخاصة، الممنوحة تقريبا بصفة حضريا للقطاع الخاص، فقد قدرت ب 13,98 ٪ مقابل 19,47 ٪ في 2017 .

في ظل غياب أسواق مالية متطورة، تضمن وتغطي القروض المباشرة بطريقة شبه كلية تمويل الاقتصاد بما يساوي 98,4 ٪ .تضمن هذه القروض التمويل للقطاع الخاص بأكمله و 96,8 ٪ من تمويل القطاع العمومي (96,3 ٪ للقطاع العمومي خلال 2017) يؤكد هيكل قائم القروض الموزعة من طرف المصارف في نهاية 2018 المستوى المرتفع للقروض متوسطة وطويلة الأجل وكذا القروض الطويلة الأجل المتعلقة بتمويل استثمارات المؤسسات العمومية .بلغت الحصة النسبية لهذه القروض 73,1 ٪ (74.1 ٪ في نهاية

2017) في إجمالي القروض الموزعة، مقابل 26,9 ٪ فيما يخص القروض القصيرة الأجل (25,9٪ في نهاية 2017) .

في نهاية 2018 ، مثلت القروض المتوسطة وطويلة الأجل الموزعة من طرف المصارف العمومية، 78,63 ٪ من إجمالي القروض، مقابل 79,44 ٪ في نهاية 2017 و 80,74 ٪ في 2016 بالنسبة للمصارف الخاصة، هذه الحصة التي بلغت مستوى معتبر في نهاية 2009(52%)تراجعت تدريجيا، لتبلغ 37,1 ٪ في 2018 مقابل 39,15 ٪ في نهاية 2017و 40,96 ٪ في نهاية 2016.

2: استخدام الإرادات الغير عادية في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر

لقد تم استخدام الإيرادات غير العادية في تغطية العجز الحاصل على مستوى الموازنة العامة للدولة و الذي كان سببه هو الزيادة الكبيرة في النفقات العامة عامة ونفقات الاستثمار على الخصوص، بالإضافة إلى تراجع الإيرادات النفطية والتي تعتمد عليها الجزائر كثيرا باعتبارها تمتلك اقتصاد ريعي، والجدول أدناه يبين لنا مبالغ التمويل الإيرادات غير العادية خلال مرحلة الدراسة.

الجدول رقم(8): مبالغ تمويل الإرادات غير عادية لتمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2014-2018

	النفقات الكلية	الإرادات العادية	مبلغ العجز	**نسبة تغطية العجز من الإرادات غيرا لعادية %**
2014	**6995,7**	5738.4	1257.3	**17.97**
2015	7656.3	5103.1	2553.2	**33.34**
2016	7383.6	5048.2	2341.4	**31.71**
2017	7282.6	6047.9	1234.7	16.95
2018	7726.3	6751.4	974.9	12.61

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد علي التقارير السابقة لبنك الجزائر وزارة المالية .

***مبلغ العجز =الإيرادات غير العادية =النفقات الكلية – الإيرادات العادية.**

في سنة 2014 سجل رصيد الميزانية عجزاً قياسياً مقارنة مع السنوات السابقة حيث بلغ1257مليار دينار أي بنسبة 17.97 %نسبة إلى النفقات الكلية، نتج هذا العجز عن تراجع الإيرادات العادية بقيمة33.3 %

في سنتي 2015 و 2016 كان العجز المسجل2553.3مليار دينار و 2341.4 مليار دينار على التوالي، غير أنه تم تغطية 33.34من الأول 31.71 % من الثاني وتمثل سنة2015سنة أعلى نسبة

تغطية للعجز من النفقات الكلية خلال هذه الفترة؛ نتج هذا العجز المعتبر خلال سنة 2015 و 2016 عن كل من ارتفاع النفقات العمومية (660 + مليار دينار)، وعن انخفاض إيرادات الميزانية (635.3 مليار دينار)ويعود سبب التراجع الطفيف للعجز(سنة 2016) في مجمله إلى نفقات التجهيز العمومية .

في سنة 2017 وسنة 2018كان العجز المسجل ماي قارب1234.7 مليار دينار و974.9 مليار دينار علي التوالي غير أنه تم تغطيته بنسبة 16.95% من الأول و12.61 %من الثاني من الإرادات الغير عادية ،ولقد شهد المبلغ العجز انخفاضا مقارنة بالسنوات 2014إلي2016

وسبب هذا الانخفاض يعود إلي ما يلي:

-تحسن نسبي لسعر البترول حيث ارتفع متوسط سعر البترول خلال هذه السنة ليبلغ 93.97 دولار مقابل 45 دولار في 2016 مما أدى إلى تحسن الإيرادات من الصادرات؛

-توصل تقلص نسبة الواردات؛

-الاستقرار النسبي للنفقات العمومية التي بلغت5535مليار دينار، مما أدى إلى ارتفاع إجمالي إيرادات الميزانية؛ كل هذه التغيرات أدت إلى تراجع العجز ألميزاني ليبلغ 795 مليار دينار في سبتمبر 2017

الشكل رقم (5):تطور النفقات الكلية ومحصلاتها ومبلغ العجز في الجزائر للفترة 2014 – 2018

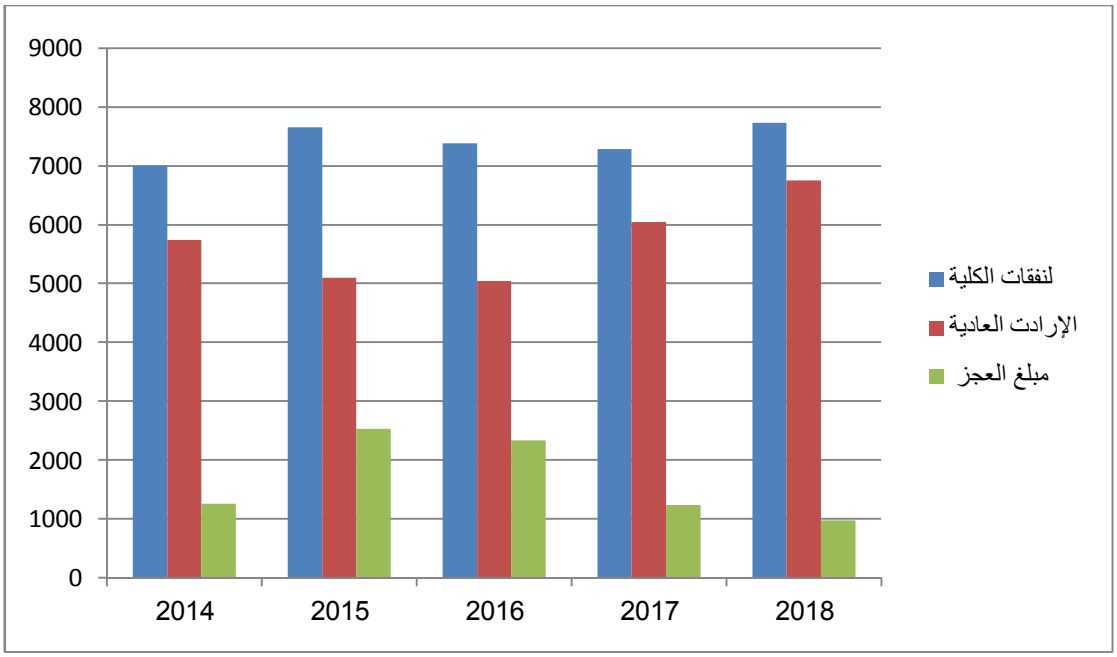

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد علي معطيات الجدول رقم (6)

_ من خلال العلاقة: **مبلغ العجز =الإيرادات غير العادية =النفقات الكلية – الإيرادات العادية.**

فإن نسبة الإرادات الغير عادية (القروض) كما هو مبين في الشكل رقم(5)

الشكل رقم (6): الإرادات الغير عادية(كنسبة مئوية من النفقات الكلية)

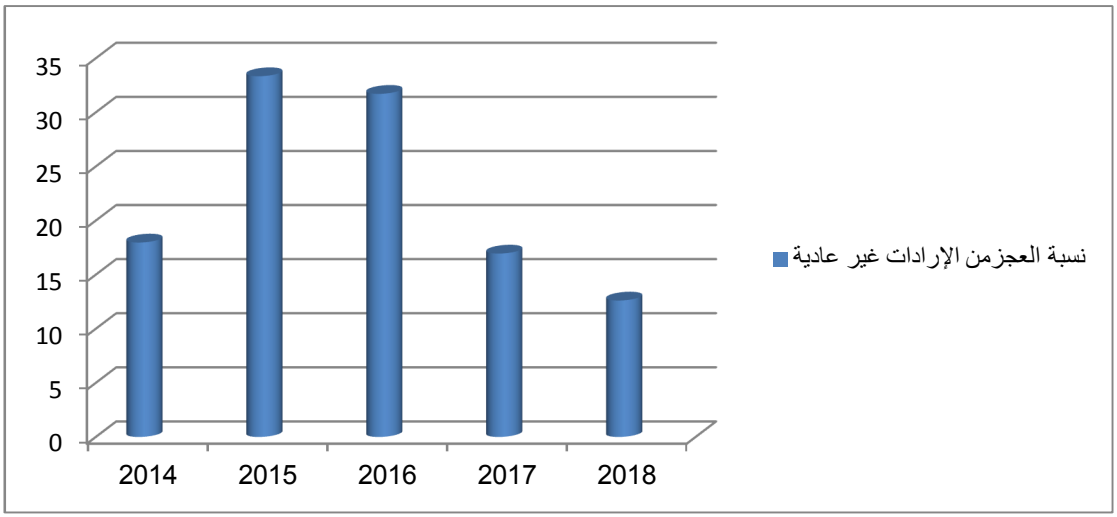

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد علي معطيات الجدول (6)

وأخيرً كما كان متوقعاً نفذ صندوق ضبط الإيرادات كلياً في بداية سنة 2017، بعدما كانت قيمته تبلغ 740مليار في نهاية ديسمبر 2016 ، ورغم ذالك تواصل العجز في الميزانية ولم يوجد خيار للدولة سو التطرق إلي مورد جديد وهو الإصدار النقدي (طبع النقود) في سنة 2018 بقيمة 32 مليار دولار لسد العجز القائم .

3-المقارنة بين الإرادات العادية (إرادات ضريبة) والإرادات الغير عادية (القروض) في تمويل نفقات الموازنة العامة

الشكل رقم (7): بين مساهمة الإرادات العادية (إرادات ضريبة) والإرادات الغير عادية (القروض) في تمويل نفقات الموازنة العامة خلال الفترة 2014 2018

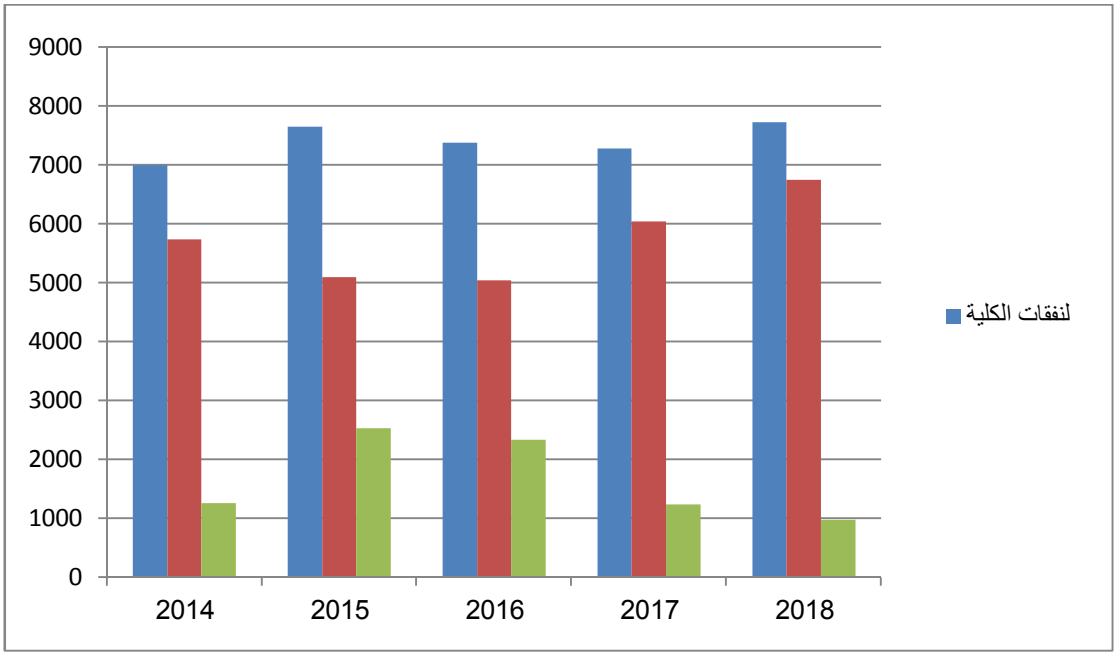

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد اعلي معطيات الجداول 4-7.

من خلال الشكل رقم (6) نلاحظ أن النفقات العامة في سنة2014 بلغة القيمة **6995,7 حيث ساهمة الإرادات العادية بقيمة** 5738.4 وان نسبة الإرادات الغير عادية 1257.3،

بلغة قيمة النفقات 7656.3في سنة 2015 ولقد شهدت تطور مقارنة با سنة 2014 إلا أنها شهدت تراجع في الإرادات العادية وتطورا في الإرادات الغير عادية بقيمة 2553.2.

نلاحظ خلال السنتين 2016 و2017 ثبات في قيمة النفقات العامة إلا أن الإرادات العادية شهدت تطو من قيمة 5048.2 في سنة 2016 إلي قيمة 6047.9 في سنة 2017

إلا أن الإرادات الغير عادية شهده تراجعا كبير حلال السنتين من 2341.4في سنة 2015

إلي 1234.7 في سنة2017، في سنة 2018نلاحظ تطور في النفقات العامة 7726.3و الإرادات الجبائية6751.4 حيث بلغت نسبة الإرادات الغير عادية قيمة974.9.

إن الإرادات الغير عادية لم تساهم بقيمة كبيرة في تمويل النفقات العامة خلال فترة الدراسة .

الفرع الثالث: تأكد من صحة الفرضيات

-إن فرضية وجود علاقة طردية بين الموارد الجبائية و الإرادات العامة صحيحة حيث أنه كلما ذادت الموارد الجبائية من ضرائب مباشرة ورسوم جمركية وحقوق الطباعة والرسم علي القيمة المضافة تزداد معها الموارد العامة للدولة .

-الموارد الضريبية لأتمثل الحصيلة الأكبر من جميع الموارد الأخرى فهناك موارد مثل الموارد البترولية وهي التي تعتمد عليها الجزائر في تمويل إراداتها العامة .

-إن القروض العامة تقوم بتغطية العجز القائم في الميزانية لتغطية النفقات صحيحة فالقروض تستخدم عادة لتغطية العجز و تغطية النفقات الاستثمارية و تسديد الديون الخارجية.

-كل زيادة في النفقات العمومية تؤدي إلي زيادة العجز في الموازنة وهذا ما توضحه إحصائيات.

المطلب الثاني:منا قشة النتائج المتوصل إليها

إن الجباية العادية تتكون من مجموعة من الضرائب ولقد شهده تطور ملحوظ طول الفترة،

-إن كل نوع من الضرائب له نسبة مساهمة معينة خلال الفترة وأن أي تغير في الضريبة يؤدي إلي التغير في الإرادات العادية وأن التغير في الإرادات العادية يسحبه التغير في الميزانية والنفقات العامة
-إن التهرب الضريبي يؤدي إلي ضعف في الإرادات العادية ويخفض نسبة مساهمتها في النفقات العامة ويحدث عجز في الميزانية .

-إن القروض بأنواعها تساهم أيضا في تمويل النفقات العامة ولقد شهدت تطور كبيرا خلال الفترة ،فهي تساهم في تغطية العجز القائم في الميزانية العامة و تمويل النفقات العامة .

خلاصة الفصل :

لقد ساهمة الإرادات العادية والغير عادية في تمويل الإرادات العامة للدولة ولقد ساهمة كل ضريبة وكل قرض بنسبة معينة في تمويل النفقات العامة و الميزانية ، وأن اللجوء إلي الإرادات غير عادية من أبرز الوسائل البارزة في علاج عجز الموازن العامة لما لها من تأثير كبير في تغطية نفقات التجهيز خاصة أنها المتسببة في حدوث العجز .

خاتمة:

يعتبر عجز الميزانية العامة عن تلك الوضعية التي تكون فيها النفقات العامة أكبر من الإرادات العامة ،وهي سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها والنامية ،وقد يرجع هذا العجز أساسا إلي مجموعة من العوامل منها ما يتعلق بنمو النفقات العامة للحكومة ومنها ما هو متعلق بتراجع في حجم الإرادات العامة خاصة الضريبية منها ، باعتبارها المورد الرئيسي لمعظم موازنات الدول، وتليها القروض التي تعتبر أيضا مورد من موارد الموازنة العامة .

تعتمد الدولة الجزائرية في تمويل نفقاتها علي الإرادات العادية والبترولية والغير عادية ،إلا أن لكل نوع من الإرادات تأثير علي النفقات العامة ،فأي زيادة تؤدي إلي زيادة النفقات العامة وهذا دلالة علي وجود علاقة طردية بينهما.

يمكن القول أن الإرادات الغير عادية نجحت في تسديد المديونية الخارجية في الجزائر وكذا تمويل عجز الموازنة العامة خاصة في السنوات الأخيرة إثر انخفاض أسعار النفط .

نتائج البحث :

من خلال كل المحطات التي توقفنا عندها توصلنا إلي الكثير من النتائج

الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع

معرفة مدي مساهمة كل نوع من الضرائب في تمويل النفقات العامة و الميزانية

اكتشاف أي الإرادات أفضل والتي يجب علي الدولة الجزائية اعتماد عليها من خلال المقارنة بين الإرادات العادية والغير عادية .

سجلت الموازنة العامة في الجزائر خلال أغلب سنوات الدراسة عجزاً، وذلك لارتفاع نفقات الاستثمار العمومية، وكذا انخفاض الجباية البترولية.
كان للإيرادات غير العادية تأثير كبير وأهمية بالغة لتحقيق التوازن المالي، وكذلك التخفيف من

حدة الأزمات؛ وذلك من خلال توفير السيولة للاقتصاد ككل.

1-حققت الإيرادات غير العادية في الجزائر الأهداف الأساسية المرجوة منها وذلك من خلال تمويل عجز الموازنة العامة، ودفع المديونية الخارجية خلال فترة الدراسة.

اعتمدت الجزائر على العجز المقصود من أجل تلبية احتياجاتها وتمويل مشاريعها التنموية.

هناك علاقة طردية بين النفقات الكلية والعجز الموازنة، أي كلما ا زدت النفقات الكلية يزيد العجز و بالتالي زيادة الحاجة إلى الإيرادات غير العادية كذلك بنفس النسبة.

التوصيات:

من خلال القيام بالبحث نجمل أهم التوصيات فيما يلي:

☜ضرورة ترشيد الإنفاق الحكومي بشكل عام وذلك لأن هذا البند يمثل السبب الأكبر في حدوث الخلل بين النفقات العامة والإيرادات العامة وبالتالي حدوث العجز، و الحد من الإنفاق الترفي؛

☜من أجل معالجة العجز القائم في الموازنة العامة بطريقة فعالة ينبغي تنويع الإيرادات خارج المحروقات.

☜تفعيل دور الأسواق المالية عامة و بورصة الجزائر خاصة من أجل المساهمة في خلق بدائل جديدة.

☜تشجيع الثقافة الضريبية(الزكاة مثلا)و تنويعها و محا ربة التهرب الضريبي، وكذا إعادة النظر في سياسات الإعفاءات الضريبية.

☜تشجيع المنتوج المحلي و تنويعه، و ذلك من أجل زيادة الصادرات و التقليل من الواردات؛

☜إنشاء مركز متخصص للإفصاح والتزويد بالإحصائيات والمعلومات.

آفاق البحث:

هناك عدة جوانب لم تفسح لنا الفرصة لدراستها والتي نرجو أن نتطرق إليها في المستقبل، أو تكون عناوين لدراسات مستقبلية لكل من يهمه هذا الحقل العلمي، ومن أبرز المواضيع:

-دور صندوق ضبط الإيرادات في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة.

-دراسة بعنوان تقيم أداء هياكل المراقة الجبائية ودورها في التحصيل الجبائي.

-القروض العامة و الإصدار النقدي الجديد وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

قائمة المراجع:

1) عادل أحمد حشيش، **أصول الفن المالي للاقتصاد العام –مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة**، د ط، دار المعرفة الجامعية، دون ذكر البلد ،
2) محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة
3) ––يوسف حسن يسف، **البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول**، ط1 ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية،
4) –ونزاد عبد الرحمان إلهيتي، منجد عبد اللطيف الخ شالي **مقدمة في المالية الدولية**، ط1 ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان،
5) –مها رياض عبد الله، **صندوق النقد الدولي**، ط1 ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية،
6) .
7) –محمد طاقة ،هدي العزاوي ،اقتصاديات الملية العامة ،ط2،دار المسيرة ،الأردن ،2010،ص153
8) –أمجد عبد مهدي مساعدة،محمود يوسف ،دراسة في المالية العامة ،ط1،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،عمان ،2011،ص:138
9) –هشام مصطفي الجميل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
10) –رجاء محمود شريف،ناجي محمد جمال ، التنمية المنطقية في ظل السياسة المالية (1990 2010) لبنان نموذجاً،ط1،دار منهل اللبناني ،بيروت ،2015ص،72
11) –محمد العلوي،دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر ،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خضير ،بسكرة.
12) –ثبتي خديجة ،دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص ،مذكرة مقدمة متطلبات ضمن نيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير جامعة أبو بكر بلقاي تلمسان.
13) –خلاص رضا ،النظام الجبائي الجزائر:جباية الأشخاص الطبيعيين و المعنويين،الجزء الأول ،دار هرمة،الجزائر.
14) .

15) -علي زغدود،المالية العامة،ديوان المطبوعات الجامعية ،ط4،الجزائر.
16) -محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام ، مبادئ المالية العامة دار الميسرة ،ط1،الأردن ،
17) -محمد ساحل،المالية العامة،دار جسور للنشر والتوزيع ،ط1،الجزائر.
18) -محمد عباس محرزي،اقتصاديات الجباية والضريبة دار هومة ،ط4،الجزائر 2008.
19) -خالد شحاذة الخطيب ،أحمد زهير شامية ،أسس المالية العامة ،دار وائل للنشر والتوزيع ،ط3،الأردن.
20) -محمد إبراهيم عبد اللاوي ،المالية العامة ،دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ،الأردن.
21) -حيات بن إسماعيل ،تطور إرادات الموازنة العامة للدولة (دراسة نظرية)،أتراك للطباعة والنشر والتوزيع ،مصر ط1،2017.
ولهي بوعلام ،جباية المؤسسة ،دار الهدي للطباعة والنشر والتوزيع ،الجزائر ،2018.
22) -حميد بوزيد ،جباية المؤسسات ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2003،.
23) -محمود حسين الوادي ،مبادئ المالية العامة ،دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة ، الطبعة الثانية ،2010.
24) -محمد الصغير بعلي،يسري أبو العلاء ،المالية العامة ،دار العلوم للنشر والتوزيع ،2003.
25) -بلال صلاح الأنصاري، **مبادئ و اقتصاديات المالية العامة** ، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2017
26) -محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة،2015 .
27) محمد ساحل، **المالية العامة**، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2017 .
28) -منصور ميلاد يونس، **مبادئ المالية العامة**، منشورات الجامعة المفتوحة طرابلس ،1991 .
29) -منصور ميلاد يونس، **مبادئ المالية العامة**، منشورات الجامعة المفتوحة طرابلس ،1991 .
30) -محمد حلمي مراد، **مالية الدولة**، متاح
علي:/360344308/http ://FR .scribd.com/document المالية العامة :.
31) العلي عادل،المالية العامة والتشريع المالي والضريبي،عمان،دار حامد للنشر والتوزيع،الطبعة الأولي،
33 بنك الجزائر التقارير السنوية لسنوات 2014- 2015 -2016- 2017 -2018.

77% 4G 4:11
rapport2018arabe (2)

/1 رصيد الميزانية، خارج صندوق التطهير + فوائد الدين العام
* بما فيها حصص أرباح المؤسسة الوطنية للمحروقات
** رواتب، معاشات، علاوات، معاشات حوادث العمل والإشتراكات المتعلقة بها
المصدر : المديرية العامة للخزينة

الجدول 08 : إيرادات الإدارة المركزية

	2014	2015	2016	2017	2018
			(مليار دينار)		
إجمالي إيرادات الميزانية والهبات	**5 738,4**	**5 103,1**	**5 110,1**	**6 047,9**	**6 751,4**
إيرادات المحروقات	3 388,4	2 373,5	1 781,1	2 177,0	2 887,1
منها : صندوق ضبط الإيرادات (تدفق)	-1 155,0	-2 336,0	-1 318,2	0,0	437,4
إيرادات خارج المحروقات	2 349,9	2 729,6	3 329,0	3 870,9	3 864,2
إيرادات جبائية	2 091,4	2 354,7	2 482,2	2 630,0	2 648,5
الضريبة على المداخيل والأرباح	881,2	1 034,5	1 109,2	1 207,6	1 185,0
الضريبة على الأجور	531,9	596,5	635,1	685,7	691,8
أخرى	349,3	438,0	474,1	521,9	493,2
الضريبة على السلع والخدمات	768,5	824,3	887,8	960,8	1 060,3
رسم على القيمة المضافة وإقتطاعات على الواردات	442,8	486,5	485,0	505,7	486,0
رسم على القيمة المضافة وإقتطاعات على النشاط المحلي	307,3	326,2	338,4	371,7	411,9
رسم على القيمة المضافة وإقتطاع على المعاملات المحلية	263,3	270,3	278,5	305,7	332,2
التبغ (ر.د.ا)	44,0	55,9	59,9	66,0	79,8
رسم على القيمة المضافة على المواد البترولية	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
إقتطاع على المواد البترولية	0,2	0,3	52,3	91,5	141,7
ضرائب أخرى	14,9	16,1	16,0	22,1	22,1
إيرادات أخرى غير موزعة	1,6	-6,3	-10,5	-30,2	-1,5
مساهمات أخرى غير مباشرة	1,7	1,5	6,6	4,3	4,1
الحقوق الجمركية	370,9	411,2	389,4	364,8	313,5
تسجيلات وطوابع	70,8	84,7	95,8	92,6	85,6
إيرادات غير جبائية	258,5	374,9	846,8	1 240,9	1 215,7
حاصل ممتلكات الدولة وأخرى	76,0	247,5	177,2	270,8	176,3
حقوق أرباح بنك الجزائر	122,7	88,7	610,5	919,8	1 000,0
أخرى	59,8	38,7	59,1	50,2	39,5
هبات	0,1	0,0	0,0	0,0	0,0
			(بالنسبة المئوية من إجمالي الإيرادات)		
إجمالي إيرادات الميزانية والهبات	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**	**100,0**
إيرادات المحروقات	59,0	46,5	34,9	36,0	42,8
إيرادات خارج المحروقات	41,0	53,5	65,1	64,0	57,2
إيرادات جبائية	36,4	46,1	48,6	43,5	39,2
الضريبة على المداخيل والأرباح	15,4	20,3	21,7	20,0	17,6

77% 4G 4:07
rapport2018arabe (2)

الجدول 09 : نفقات الإدارة المركزية

	2014	2015	2016	2017	2018
			(مليار دينار)		
نفقات الميزانية	**6 995,7**	**7 656,3**	**7 297,4**	**7 282,6**	**7 726,3**
النفقات الجارية	4 494,3	4 617,0	4 583,8	4 677,2	4 648,3
نفقات المستخدمين	2 007,2	2 170,9	2 313,1	2 308,3	2 234,3
أجور، رواتب ومنح	1 643,5	1 803,6	1 893,0	1 895,0	1 834,2
إشتراكات على الأجور	363,7	367,3	420,1	413,2	400,1
أخرى	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
منح المجاهدين	218,4	223,0	226,0	228,0	202,9
مواد و لوازم	161,9	179,7	185,5	188,6	192,1
مصالح الإدارة	736,0	730,2	728,6	777,8	759,2
مستثنيات	308,6	316,3	307,3	319,6	321,6
أخرى (مؤسسات وطنية ذات طابع إداري)	427,4	413,9	421,3	458,2	437,6
تحويلات جارية (خارج خدمات الإدارة)	1 333,0	1 270,6	1 083,8	1 005,4	1 144,4
الأنشطة التربوية والثقافية	33,2	37,4	34,5	12,3	13,7
صندوق الكوارث الطبيعية	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
إلتزامات داخلية وخارجية	2,5	0,6	3,5	1,7	14,4
الصندوق الخاص بالتضامن الوطني *	10,1	9,2	2,7	3,2	1,9
إعانة تسديد سعر الفائدة	128,9	94,1	70,6	59,6	73,2
صندوق الدعم : تشغيل الشباب	56,9	43,3	13,5	44,4	13,1
تحويلات أخرى	1 101,4	1 086,0	959,0	884,3	1 028,0
فوائد الدين العمومي	37,8	42,6	46,8	169,1	115,4
نفقات رأس المال	2 501,4	3 039,3	2 711,9	2 605,4	3 078,0
قروض الخزينة العمومية الصافية	90,2	129,2	116,4	390,3	517,4
رصيد حسابات التخصيصات	27,7	-60,7	-58,5	-34,8	22,8
تخصيص لصندوق التطهير	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
مجموع النفقات :	**7 113,6**	**7 724,8**	**7 355,3**	**7 638,2**	**8 266,5**
			(بالنسبة المئوية من إجمالي النفقات)		
نفقات الميزانية	**98,3**	**99,1**	**99,2**	**95,3**	**93,5**
النفقات الجارية	63,2	59,8	62,3	61,2	56,2
نفقات المستخدمين	28,2	28,1	31,4	30,2	27,0
أجور ورواتب	23,1	23,3	25,7	24,8	22,2
مواد ولوازم	2,3	2,3	2,5	2,5	2,3
مصالح الإدارة	10,3	9,5	9,9	10,2	9,2
فوائد الدين العام	0,5	0,6	0,6	2,2	1,4
نفقات رأس المال	35,2	39,3	36,9	34,1	37,2

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلي أن الضرائب و القروض العامة تساهم في تمويل النفقات لعامة ،وهي تعرف بالإرادات العادية والغير عادية إلا أن دراستنا هدفت للمقارنة بينهما ومعرفة مدي مساهمة كل منهما في تمويل النفقات العامة للدولة ،ومعرفة الإرادات التي يجب علي الدولة الاهتمام بها،حيث تم الاعتماد علي المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة.

لقد توصنا في هذه الدارسة إلي أن نسبة الإرادات الضريبة(الإرادات العادية)اكبر من الإرادات الغير عادية (القروض العامة) من حيث نسبة المساهمة في تمويل النفقات العامة للدولة ،كما وصلت الدراسة إلي وجود علاقة بين القروض العامة والضريبة والنفقات العامة.

كلمات مفتاحيه:

قروض عامة،ضريبة ،نفقات عامة،إرادات عادية ،موازنة عامة ،